

النفقة والهبة واثريهما في ثبوت الحقوق المالية وسقوطها- دراسة فقهية تحليلية-

محسن عباس حياى سلمان

Mehsin125@yahoo.com

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية

الخلاصة:

من خلال النصوص الفقهية المعتمدة في هذا البحث، نخلص الى ان التمييز بين النفقة الواجبة والهبة التبرعية يمثل الالهم والاساس في ضبط اثبات الحقوق المالية وسقوطها، فالنفقة حق شرعي يوجد بسبب معتبر، وينعدم بزوال سببه او بادائه او ببراءته، وتستقر نفقة الزوجة في الذمة عند فوات وقتها، بخلاف نفقة الاقارب. اما الهبة فتتمليك مجاني يستكمل بالقبض، ويثبت به الملك، لكن استقراره يتم على انتفاء الموانع، كما وضع البحث ان سقوط الحق في الهبة يمكن ان يكون بالرجوع الصحيح والمشروع، او بانتقال العين بعقد لازم، او بالتلف، او بعدم تحقق القبض اصلا، وعند الخصومة يكون الحل وفق قواعد الاثبات، لان محل النزاع انتقال الملك لا فقط الانتفاع.

الكلمات المفتاحية: النفقة، الهبة، الحقوق المالية، ثبوت الحق المالي، سقوط الحق، القبض.

Maintenance (Nafaqah) and Gift (Hibah) and Their Effect on the Establishment and Extinguishment of Financial Rights - An Analytical Jurisprudential Study -

Mohsin Abbas Hayal
Mustansiriya University/ College of Education

Conclusion:

This study concludes, based on the juristic texts examined, that distinguishing between obligatory maintenance (nafaqa) and gratuitous gift (hiba) is fundamental in determining the establishment and extinction of financial rights. Maintenance arises from a valid legal cause and ceases upon its disappearance, through payment, or by discharge; a wife's maintenance becomes a debt once its due time passes unpaid, unlike the maintenance of relatives.

A gift is a gratuitous transfer of ownership completed by delivery, through which ownership is established, though its stability depends on the absence of legal impediments. Financial rights in gifts may lapse through lawful revocation, transfer by a binding contract, loss of the property, or failure of delivery. In disputes, resolution follows the rules of evidence, since the issue concerns transfer of ownership rather than mere use.

Keywords: Maintenance (Nafaqa), Gift (Hibah), Financial Rights, Establishment of Financial Right, Extinguishment of Financial Right, Possession (Qabd).

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين، ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين. اما بعد، فان موضوع النفقة والهبة من الموضوعات الفقهية ذات الاثر المباشر في الحقوق المالية، اذ يترتب على توصيف المال المدفوع بانه نفقة او هبة اختلاف في ثبوت الحق المالي او سقوطه، ولا سيما في منازعات الطلاق والوفاء وما يتصل بالأسرة والمعاملات التبرعية.

اولا: اهمية الموضوع: تتجلى اهمية البحث في كثرة المنازعات المعاصرة الناشئة عن الخلط بين النفقة الواجبة والهبة التبرعية، ولا سيما في حالات الطلاق والوفاء وما يرتبط بالاسرة، اذ يترتب على التوصيف الفقهي للمال المدفوع اختلاف الحكم في ثبوت الحق المالي او سقوطه.

ثانياً: الدراسات السابقة: ظهرت دراسات احكام النفقة والهبة كلا على حدة، مع عناية بالاحكام العامة لهما، وهذه الدراسات لم تقدر بحثاً مستقلاً لاثريهما في ثبوت وسقوط الحقوق المالية، ولا للضوابط التي تميز بينهما عند حالة النزاع. وهو ما يسعى بحثنا هذا لمعالجته.

ثالثاً: اهداف البحث: من اهم اهداف البحث بيان اثر النفقة والهبة في ثبوت الحقوق المالية وسقوطها، وعرض الضوابط الفقهية للتمييز بينهما، مع معالجة بعض الصور التطبيقية المعاصرة التي يكثر فيها النزاع، مما يساعد في ضبط الفتوى والفهم الفقهي عند معرفة كون المال نفقة او هبة كما يسهم في بيان الضوابط التي تعين المفتي والقاضي على تكييف الوقائع وترتيب اثارها المالية.

رابعاً: اشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث في بيان اثر النفقة والهبة في ثبوت الحقوق المالية وسقوطها، وتحديد الضوابط التي تميز بين المال المدفوع على جهة النفقة الواجبة، والمال المدفوع على جهة الهبة التبرعية، ولا سيما عند النزاع في التوصيف.

خامساً: منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض النصوص الفقهية وتحليلها، مع الافادة من المنهج الاستقرائي والتطبيقي في تتبع الصور المعاصرة وتنزيل الاحكام المناسبة عليها.

سادساً: خطة وحدود البحث فقد اشتمل على تمهيد ومبحثين، التمهيد: تطرقت فيه في اطار النفقة والهبة المفاهيمي وضبط الحقوق المالية، ثم مبحثين: الاول: لبيان اثر النفقة في ثبوت الحقوق المالية وسقوطها مع التطبيقات المرتبطة بها، والثاني: لبيان اثر الهبة في ذلك، وقد ركز البحث على الفقه الامامي مع الافادة المقارنة من اقوال المذاهب عند الحاجة، ثم ختم البحث بخاتمة تحتوي اهم النتائج وبعض التوصيات.

التمهيد: يتوقف الحكم على اثر النفقة والهبة في الحقوق المالية على دقة التوصيف الفقهي لكل منهما، لان الخلط بين النفقة الواجبة والهبة التبرعية يؤدي الى اختلاف في ثبوت الحق المالي او سقوطه. ومن ثم يقتضي البحث تمهيداً يعرف بالمفاهيم الأساسية، ويبين ضابط الثبوت والسقوط قبل الانتقال الى التطبيقات.

المطلب الاول: مفهوم النفقة والهبة والتمييز بينهما

- تعريف النفقة واسبابها

النفقة لغة: اشتقت من النفوق وهو الهلاك، ونفقت الدابة إذا هلك وماتت، وقد قال بعضهم هي الطعام والكسوة والسكنى، وأنفق الرجل أنفق وزهد ماله (اللغة، ١٤٠٤هـ: ٤٥٤/٥) (الرازي، ١٤١٥هـ: ٣٧٥/١٠) (القونوي، ١٤٠٦هـ: ص ١٦٨).

النفقة اصطلاحاً: عرفها الامامية المؤنة الواجبة للإنسان بالنسب أو بالسبب أو بالملك ونحو ذلك، فالنسب هو القرابة والسبب هو النكاح واما الملك فيشمل المماليك والبهائم وما في حكمهما (المرتضى، ٥٣٢/٢)، وفي الشرع عند الحنفية الإدرار على الشيء بما به بقاؤه. ويقصد بالنفقة حاجة الانسان في معيشته من الطعام والكسوة والسكنى، وقد جرى العرف على اطلاقها غالباً على الطعام، وعند المالكية يعرفوها ما يحصل به قوام حال الادمي على الوجه المعتاد من غير اسراف، وبهذا القيد يخرج ما يكون قواماً لغير الادمي (المالكي، ١٨٣/٤)، وعرفها الشافعية: جَمْعُ نَفَقَةٍ مِنْ اِئْتِفَاقٍ وَهُوَ اِخْرَاجُ، وهي كفاية من يمونه خبزاً وأدماً وكسوة ومسكناً وتوابعها (السنيني، ٣٨١/٤) (المقدسي، ١٨٣/٤) (النجا، ١٣٦/٤).

واسبابها: اولاً: الزوجية وهي اهم اسباب النفقة، وثانياً: القرابة (الرحم)، ثالثاً: الملك (سبب النفقة على الرقيق)، او نفقة البهائم المملوكة، ورابعاً: الالتزام بها بعقد او شرط، خامساً تجب بسبب الولاية والحضانة للصغير (الطوسي، المبسوط، ٤٤/٦) (الجواهري، جواهر الكلام، ٣٢٢/٣١) (البحراني، ١٤٢٠هـ: ١٧٨/٣) (الثاني، مسالك الافهام، ١٤١٦هـ: ١٧٣/٨).

تعريف الهبة واركابها:

١- الهبة في اللغة: وَهَبٌ وَهَابٌ وَوَهَابَةٌ، أي كثير الهبة لأمواله، والموهبة: العطية، من أسماء الله تعالى الوهاب وهي العطية التي تخلو من الأعراض والأغراض فإذا ازدادت وكثرت يسمى معطيها وهاباً.. من صفات الله المنعم على العباد (الجوهري، ١٤٠٧هـ: ٢٣٥/١) (الأثير، ١٣٦٤هـ: ٢٣١/٥).

٢- الهبة في الاصطلاح: عقد من ثمرته ان تكون العين مملكة ملكاً منجراً ومجاني ليس فيه قرينة، (الأول، ٢٨٥/٢) (الأول ١٤٠٩هـ:، ١٤٢٠هـ: ٤١٢/٣) (الغروي، ٣٤٦/٣) او هي العقد الذي يقتضي تملك عين الهبة بدون عوض، بملك منجزاً

مجردا عن القرية وقد عبر عنها بالعطية والنحلة، (الحلي ا.، شرائع الاسلام، ١٤٠٩هـ: ٤٥٧/٢) (مغنية، فقه الإمام جعفر الصادق (ع)، ١٤٢١هـ: ٢٢١/٤) (الغروي ا.، ١٤١٩هـ: ٣٤٨/٣)

واركان الهبة: الواهب والموهوب له والموهوب والعقد والقبض، (الحلي ا.، ١٤٢٠هـ: ٣/ ٢٧٤) (الكركي، ١٤١٠هـ: ٩/ ١٣٤) اما في الفقه على المذاهب الاربعة، فعند الشافعية فثلاثة اركان (الواهب والموهوب له والموهوب) (الجزيري، ٣/ ٣٤٨) (الشربيني، ٣/ ٣١)، اما المالكية فقالوا اربعة اركان، (الدسوقي، ٤/ ٩٧).

وبناء على ما تقدم، فالنفقة في هذا البحث هي: المال الواجب شرعا لسد حاجة من تجب نفقته بسبب الزوجية او القرابة او الملك. اما الهبة فهي: تملك مجاني لعين مملوكة من غير عوض، يكتمل اثره بالقبض.

التمييز الفقهي الاول بين النفقة والهبة:

١- النفقة واجب شرعا تدفع للاعالة وسد الحاجة، (الكاشاني، ١٤٠٩هـ: ٤/ ١٦) (الثاني) (البحراني، ١٤٠٩هـ: ٢٥/ ١٣٨)..
الهبة مستحبة تعطى بقصد تملكي مجاني لا الاعالة الواجبة، (الارديلي، ١/ ١٢٥) (الصغير، ١٤١٣هـ: ٨/ ٢١٦)
٢- النفقة ملزمة شرعا، ويأثم تاركها، ويمكن اقامة دعوى قضائية للحصول عليها، (الاول، ٢/ ٨٣). والهبة غير ملزمة، ولا يأثم تاركها، وليس له اقامة دعوى للحصول عليها (اليزدي، ١٣٧٦هـ: ١).

٣- النفقة الشرعية اذا دُفعت الى مستحقها على وجهها الصحيح لا يثبت فيها حق الرجوع بعد القبض، لانها وفاء بحق واجب، ولا تسقط الا بالابراء او بالاسقاط الجائز، " فإذا حُكم بالبينونة انقطع الحق في الرجعة ولا يطالب بما دفعه من نفقة. ولو انعكس الأمر فادعى الزوج أنه أخر الطلاق لإثبات حق الرجعة وأنكرت الزوجة ذلك، كان القول قوله مع يمينه"، (الجواهري، ١٣٦٦هـ: ٣١/ ٣٦٣) كما تدل النصوص على استقرار بعض انواع النفقة في الزمة، فقد ذكر السرخسي ان نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي صارت دينا ثابتا على الزوج، فاذا شهد شاهدان بانها استوفتها ثم رجعا عن شهادتهما بعد الحكم، ضمنا للمرأة ما سقط من حقها بسبب تلك الشهادة (السرخسي، ١٤٠٦هـ: ١٧/ ٨). اما الهبة فلا تلزم إلا بالقبض، وقبل قبضها، يمكن للواهب الرجوع فيها (الطوسي، ١٤٠١هـ: ٣/ ٥٥٥).

٤- بأن النفقة معونة على سد الخلة. (البحراني، الحقائق الناضرة، ٢٥/ ١٣٧) (الجزيري، الفقه على المذاهب الاربعة، ٤/ ٦٩٨). اما الهبة فقصد ان يتبرع، وليحسن للآخرين. (الحلي ا.، ذكرة الفقهاء، ٢/ ٤٢٢) (السويدي، ٢/ ٣٢٩)

المطلب الثاني: مفهوم الحقوق المالية وضابط الثبوت والسقوط

- معنى الحق المالي:

هو ثبوت التزام مالي في ذمة الإنسان يتعلق بماله، كالزكاة، أو الحق الكلي الذي يكون المال الموجود مصداقا له بعد اشتغال الذمة به، (العلوم، ١٤٠٣هـ: ٤/ ٩٨)، والحق المالي قد يكون مباشرا يتعلق بالمال نفسه، كحق الملك في العين أو المنفعة أو الدين، وقد يكون غير مباشر، كحق الخيار وحق الشفعة وحق التحجير وحق الدعوى ونحوها؛ إذ إن متعلق الحق في هذه الموارد ليس المال ابتداءً، وإنما هو سلطة أو اختصاص يترتب عليه الوصول إلى المال أو استحقاقه. (النراقي، ١٤٢٢هـ: ص ٢٢٩)

- متى يثبت الحق؟

يثبت الحق المالي اذا تحققت شروطه واسبابه الشرعية ولا يوجد مانع شرعي او قانوني، فمثلا عند الشراء يثبت بمجرد العقد عندما يكون البيع صحيحا، وقد يتوقف على القبض وانقضاء وقت الخيار، (الحلي ا.، تذكرة الفقهاء، ١٤٢٠هـ: ١٠/ ١٠٩) (عابدين، ١٤١٥هـ: ٥/ ٤٢) وايضا يكون حق ثابت عندما يكون حق شرعي كنفقة الواجبة واستحقاق الارث، (الحلي ا.، نهاية الاحكام، ١٤١٠هـ: ٢/ ٤٣٩) وكما نعلم يثبت شرعا بشاهد ويمين يثبت بامرائين ويمين على الأصح والخلاف فيه مشهور (عصفور، ١٤/ ١٢٤) (مغنية، ١٤٢١هـ: ٥/ ١٥٩).

- متى يسقط الحق؟ يسقط الحق المالي عند زوال اسبابه، أو باستيفائه بالوفاء أو الابراء أو الصلح، أو بتلف محل الحق، اما الحق لا يسقط بالتقادم كما في قضاء الأشياء -المتشابهة بالقياس الى قضايا سابقة-، فلا تسمع الدعوى، في هذه المسائل مع بقاء الحق للآخر، (عابدين، تكملة حاشية رد المحتار، ١٤١٥هـ: ١/ ٣٣٢)، وقال محمد امين: (إذا ثبت للمدين المفلس حق مالي على أحد

قبل أن يحجر عليه ، كما إذا جنى عليه أحد أو جنى على عبده المملوك له أو على دابته المملوكة له أو على شيء مما يملك ، فثبتت له بسبب ذلك دية على الجاني أو أرش جنائية أو ضمان تلف أو أرش عيب أو غيرها فلا يجوز له بعد الحجر عليه أن يسقط حقه المالي الذي ثبت له قبل الحجر فيعفو عن الحق أو عن المال أو عن بعضه (الدين، ١٤١٣ هـ : ٢ / ٢٣٦).

يتبين ان الحق قد بقي، والدعوى قد لا تسمع لاسباب اثباتية قضائية او اجرائية، لذا يجب التفريق بين سقوط الحق في نفسه وبين سقوط المطالبة القضائية او عدم سماع الدعوى لاعتبارات الاثبات والاجراء

- الفرق بين الاستحقاق والدين

الاستحقاق هو تعلق الحق بالعين المعينة على وجه الوجوب، مع بقاء الخيار للمالك في اسقاط هذا الوجوب بالوفاء. (السبكي، ١ / ٣٠٦) الاستحقاق اعم من الدين؛ فقد يثبت الحق للإنسان دون ان يستقر ديناً في الذمة، كما في النفقة الحالة اذا ادبت في وقتها، فانها حق مستحق لا يتحول الى دين ما دام الاداء واقعا في وقته، اما اذا فات وقتها مع تحقق سبب الوجوب وعدم الاداء، فانها تستقر في الذمة وتصبح ديناً قابلاً للمطالبة. وبذلك فكل دين يتضمن استحقاقاً، وليس كل استحقاق ديناً (الجواهري، جواهر الكلام ، ١٣٦٧ ش : ٣٨ / ٣٤٧).

ويظهر ان في هذه النصوص اعلاه ان الاستحقاق مالي دون غيره من الاستحقاقات التقويمية والادبية؛ لانه هو الذي يترتب عليه اثر في الذمة او في سقوط الحق، وهو الذي يقع مورداً للنزاع في النفقة والهبة.

اما الدين فهو المال الثابت في الذمة، وهو التزام مالي او غيره لا يسقط الا بالاداء والابراء، (العلامة، ١٣٨٨ ش : ٢ / ٦٢). كما ان الواجبات الالهية من صلاة وحج ونذر ديونا لله تعالى فهي التزامات ذمية ويكون اتمامها تفرغاً للذمة لا توبة ولا كفارة ويقضى عنها بعد الموت من التركة، اما الواجب المحض كنفقة الاقارب فلا يعد ديناً لانه لا يشغل الذمة لانه سد خله فقط، وبهذا يتميز الدين عن الاستحقاق، اذ ان الاستحقاق يمكن ان يكون مجرد اهلية او تعلق حق بعين دون استقرار في الذمة، بخلاف الدين الذي يلزم اشتغال الذمة ووجوب تفرغها، (الخوئي، ١٣٦٤ ش : ١ / ٣٩٨) اذن كل دين استحقاق، وليس كل استحقاق ديناً، اما في الهبة اذا وعدك شخص بهدية، فلا استحقاق ولا دين، اذا سلمك الهدية صارت ملكك لا دين عليه.

المبحث الاول: اثر النفقة في ثبوت الحقوق المالية وسقوطها مع التطبيقات المعاصرة

وتظهر اهمية دراسة النفقة في هذا البحث، لان توصيف المال المدفوع بوصفه نفقة يترتب عليه اثر مباشر في ثبوت الحق المالي او سقوطه، والمراد بثبوت الحق المالي هنا اصل استحقاق المال وانتقاله الى صاحبه، اما استقراره فهو بقاؤه في الذمة او الملك وعدم زواله الا بسبب شرعي.

المطلب الاول:- ثبوت النفقة واسباب استحقاقها

اولاً: نفقة الزوجة:

تثبت نفقة الزوجة بقيام الزوجية مع تحقق التمكين وعدم المانع، وتسقط عند تحقق مانع معتبر كالنشوز، وتعود بزواله. وتمتاز نفقة الزوجة بانها تستقر في الذمة اذا فات وقتها مع تحقق سببها، بخلاف نفقة الاقارب التي يغلب عليها معنى المواساة وتسقط بفوات وقتها (الطوسي، المبسوط ، ٦ / ٤٨).

ثانياً نفقة الاقارب:

تثبت بسبب القرابة عند الحاجة والفقر والعجز، فتجب للاصول والفروع بحسب القرب، بشرط فقر المنفوق عليه وقدرة النافق، وهي نفقة مواساة تجب يوماً بيوم وتسقط بفوات وقتها، ولا تبقى في الذمة، ويقدم من كان قريباً عند التراحم، وتقدم نفقة الزوجة على الاقارب لاختلاف سببها وطبيعتها (الرعي، ١٤١٦ هـ : ٥ / ٥٨٥).

ثالثاً: نفقة المماليك او البهائم المملوكة:

نفقة المماليك والبهائم المملوكة: تجب على المالك بالمعروف بما يرفع الضرر ويراعي القدرة (الطوسي، المبسوط، ص ٤٤).

رابعاً: نفقة الحضانة: تجب النفقات الزائدة اللازمة للطفل على الأب الموسر أو من مال الولد عند وجوده (الثاني، مسالك الافهام ، ٨ / ٤٢١).

- النفقة الحالة ونفقة الماضي

النفقة الحالة الميسورة: هي نفقة تجب بحسب حالته، مادامت ليس هناك مانع من حقوقه الشرعية كالتمكين مثلاً، وتجب حسب حال الزوج، إذا كان موسراً فنفته نفقة الموسرين، وإذا كان معسراً فنفقة المعسرين، وتتفق بطبيعتها ليست ديناً، مادام الزوج يؤديها في وقتها، وهي نفقة لا يطالب بها عن المستقبل، (المصري، ١٤١٨ هـ : ٤ / ٣٣٤ ، ٣٢٢) (الجزيري، الفقة على المذاهب الأربعة و مذهب أهل البيت (ع) ، ٤ / ٧٠٢).

نفقة الماضي: النفقة التي حل وقتها ولم تدفع مع وجود سبب الوجوب، ويصح ضمان النفقة الماضية والحاضرة للزوجة لا المستقبل، وحكمها دين ثابت في الذمة، يمكن رفع دعوى قضائية للمطالبة به، (الحلي ،١ / ٢ / ٣٥٧) (الحلي ،١، تذكرة الفقهاء ، ١٤ / ٣١٣) وقد ذكر صاحب الحقائق قد تسقط عن المعسر عند اعساره. (البحراني، الحقائق الناضرة، ١٤٠٥ هـ : ٢١ / ٢٨) (العالمي، ١٤٢٦ هـ : ١٦ / ٤١٦).

وهناك تميز تتميز به نفقة الزوجة أنها تستقر عندما يمضي زمنها، بينما نفقة الأقارب تسقط بفوات اليوم، أما نفقة الحضنة تتبع الحاجة والضرورة فهي غير واجب كما صرح في المبسوط، (الطوسي، المبسوط، ٤ / ٣١٥٤) (صفور، الانوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع، ١٢ / ٣٦٧) (الحلي ،١، قواعد الاحكام ، ١٤١٩ هـ : ٣ / ١١١) (الارديلي، مجمع الفائدة ، ١٤١٢ هـ : ٩ / ٢٩٣).

- تطبيقات مختارة: - ما يعطي للزوجة اثناء الحياة الزوجية - النفقة عبر التحويلات المالية - النفقة في حال عمل الزوجة.

- ما يعطي للزوجة اثناء الحياة الزوجية:

النفقة على الزوج في العقد الدائم واجبة، والخلاف في سبب وجوب النفقة ينعكس بشكل عملي عند النزاع: فإذا قلنا أنها تجب بالعقد فالأصل ثبوت النفقة ولا تسقط إلا عند النشوز بالكفر والردة، وإن قيل أنها لا تثبت إلا بالتمكين فعلى الزوجة إثبات حصوله، كما يظهر أثره في عدم الدخول والغيبية، فمع اعتبار التمكين سبباً لا تجب النفقة إلا بعد تحققه فعلاً أو حكماً بالاعلام للزوج أنها على استعداد ووصول الزوج أو وكيله لتتحقق النفقة من وقت الوصول لا بمجرد الاعلام، فإذا الزوج قبض حقه دون قدرة على الانتفاع، فوجد الاعلام دون قبض لم يتحقق التمكين الموجب للنفقة، ولو ادعت أن النفقة هبة قدم قول الزوج مع اليمين، ولو سافرت وادعت الاذن في السفر يقدم قوله مع اليمين، وكذلك لو انكر تمكينها، أما لو كانت دعوته هي ناشز يقدم قولها مع يمينها، وإذا ثبت النشوز وادعت العود للطاعة بعده يقدم قوله مع يمينه، وإذا ادعت البائن أنها حامل دفع النفقة لها في أول كل يوم، (الطوسي، المبسوط ، ٦ / ٢١) (الحلي ،١، قواعد الاحكام، ٣ / ٨٩ ، ١٠٣) (الهندي ف.، ٧ / ٥٤٨، ٥٦٧، ٥٥٧).

- النفقة عبر التحويلات المالية:

إذا تعذرت النفقة حال غيبة الزوج، وكان له وكيل، قام الوكيل مقامه في المطالبة بالنفقة وأخذها من ماله عند امتناعه. فإن لم يكن له وكيل، ولم تتمكن الزوجة من أخذ النفقة بنفسها، تولّى الحاكم أخذها من ماله، وله أن يبيع من عقاره أو عروضة إذا لم يوجد مال آخر للإتفاق، وتُعطى النفقة للزوجة بحسب الحاجة يوماً بيوم، (قدامه، ٩ / ٢٧٢) (الجوزي، ١٤١٢ : ١٩ / ٢٧٨).

- النفقة في حال عمل الزوجة:

كما لو أجرت الحرة نفسها للعمل في النهار مدة ثم تزوجت خلالها ، فإن حق المستأجر نهاراً مقدم ، ولا بعد ذلك عذراً في النفقة، (الكركي، جامع المقاصد، ١٤١١ هـ : ١٣ / ٢٠١)، وإجماعاً فلها أن تعمل في حقها ما شاءت وأرادت للإجماع والنصوص المعتمدة منها قول أبي جعفر عليه السلام في الصحيح: « من تزوج امرأة فلها ما للمرأة من النفقة والقسمة ، ولكنه إن تزوج امرأة فخافت منه نشوزاً وخافت أن يتزوج عليها أو يطلقها فصالحته من حقها على شيء من نفقتها أو قسمتها فإن ذلك جائز لا بأس به (السبزواري، ١٤١٧ هـ : ٢٥ / ٢٠٧).

المطلب الثاني: سقوط الحقوق المالية في النفقة وتطبيقاتها

السقوط في النفقة لا يقع على مرتبة واحدة؛ فقد يكون سقوطاً للاستحقاق ابتداء بزوال سببه أو قيام مانعه، وقد يكون سقوطاً للحق المالي بعد ثبوته بالوفاء أو الإبراء أو الاستيفاء. وهذا التمييز له أثر في اشكالية البحث؛ لأن الخلط بين سقوط النفقة وسقوط الهبة يؤدي إلى اختلاف جوهري في الحكم الشرعي وترتيب الأثر المالي، وكما مبين الحالات التي يسقط فيها الحق المالي:

الامر الأول: سقوط الاستحقاق بزوال السبب أو قيام المانع.

تجب نفقة الزوجة بشرطين: دوام العقد والتمكين الكامل، فلا نفقة للمستمتع بها ولا للناشزة. ولا تسقط النفقة إذا كان الامتناع لعذر شرعي كالمرض أو الحيض أو أداء واجب، بخلاف ما لو استمرت على فعل مندوب منعه الزوج منه. وتثبت النفقة للزوجة ولو كانت ذمية أو أمة، كما تستحقها المطلقة الرجعية دون البائن، إلا إذا كانت حاملاً فتجب نفقتها حتى تضع، وهناك أمور أخرى يتوضح منها عدم استحقاق النفقة منها: أن المدار على مجرد الخروج بلا إذن، بل على عدم القيام بما يعتبر حقوق زوجها الموجب لوصف هذا بالنشوز، وتفرغ الهجر والضرب على عدم القيام بالحقوق يدل على أن مناط المخالفة أوسع من مجرد الخروج، وإيضاً تفرغ وجوب الرزق والكسوة على الإطاعة يدل بالمفهوم على سقوطهما مع عدم الإطاعة بالتقصير في حقوق الزوج، فاشتراط التمكين، وعدم النفقة عند عدم الدخول، وسقوط النفقة بالنشوز، وسقوطها بالردة حتى تسلم في العدة مانع شرعي مؤقت، وعدم النفقة مع السفر بغير إذن، وعد النفقة للصغيرة أو الصغيرين (أن كانا صغيرين فلا نفقة لهما، ولا نفقة للبائن والمفسوخ نكاحها إلا أن تكون حاملاً، وهذه الأمور تسقط الحق المالي بزوال سبب الوجوب أو قيام المانع للنفقة، (الحلي ١، مختصر النافع، ١٤٠٢ - ١٤١٠ : ١٩٥ ص) (الحلي ١، ١٤٠٥ هـ : ٤٨٧) (الخوئساري، ١٤٠٥ هـ : ٤ / ٤٧٨، ٤٨٤) (السوري، التنقيح الرائع لمختصر الشرائع، ١٤٠٤ هـ : ٣ / ٢٧٩).

اعلاه ذكرنا سقوط النفقة إذا وجد مانع الاستحقاق، فقد تبقى الزوجية، لكن بوجود مانع الاستحقاق يمنع النفقة كالنشوز في امتناع المرأة عن التمكين الواجب بغير عذر، فتسقط نفقتها لعدم تحقق الواجب، فالقاعدة النفقة تدور مع سببها وجوداً وعدماً، فعندما ينتفي شرط الوجوب أو قام مانعه ينتفي الاستحقاق، أما نفقة الأقارب فتجب بشرط يساره وعسرهم وعدم تمكنهم من الكسب، ونفقة المماليك والبهائم تجب عند الملك، وبزوال الملك يسقط الالتزام بالنفقة، (الحلي ١، الجامع للشرائع، ص ٤٨٧) (الآبي، ١٤١٠ هـ : ٢ / ٢٠٢) (السوري، التنقيح الرائع لمختصر الشرائع، ٣ / ٢٧٩).

التطبيق المعاصر: لا يجوز للزوجة الدائمة الخروج من بيتها بغير إذن زوجها، ويجب عليها تمكينه من الاستمتاع إلا لعذر شرعي، فإذا قامت بما عليها من حقوق استحققت النفقة على زوجها من الطعام والكسوة والسكن وغيرها من الحاجات المذكورة في محله، فإن لم يبذل الزوج لها نفقتها كانت النفقة ديناً ثابتاً في ذمته سواء كان متمكناً من أدائها أملاً، (اللكراني، ١٤٢٤ هـ : ص ٣٨٦) (بهجت، ص ٤٥٣) (الروحاني، ص ٢٨٦)، فعملها لا يعد مانعاً إذا لم يؤدي إلى شرط تمكين الزوج فيبقى الحكم تابعاً إلى تحقق هذا الشرط وعدمه.

وبناءً على ما تقدم في نفقة الأقارب، فإنها لا تستقر في الذمة، وإنما تجب مع الحاجة وتسقط بفوات وقته، (الحلي ١، شرائع الاسلام، ص ٢٥٧٣) (الحلي ١، الجامع للشرائع، ص ٤٩٠) (الحلي ١، تذكرة الفقهاء، ١٤ / ٣١٤).

التطبيق المعاصر: لا نفقة للوالد مع يساره، ولا للولد على الأب المعسر، كما أن نفقة الأقارب لا تقضى إذا فانت؛ لأنها مواساة لسد الحاجة، فلا تثبت في الذمة ولو حكم بها الحاكم، (الطوسي، المبسوط، ٣٥/٦) (الثاني، مسالك الافهام، ١٤١٦ هـ : ٨ / ٤٩٠).

الامر الثاني: سقوط الحق المالي بعد ثبوته (بالوفاء - الاسترداد - الإبراء الضمني)، أحياناً يثبت الحق المالي في النفقة، ثم يسقط بعد ثبوته بسبب معتبر، وهذا يقتضي التمييز بين سقوط الاستحقاق بداية، وسقوطه بعد ثبوته.

١- السقوط بالوفاء: إن تخصيص نفقة الزوجة بالذكر في هذا الموضوع، مع أن الإنفاق واجب على غيرها من الأصول والفروع، يشير إلى أن نفقة غيرها لا تكون مضمونة؛ لأن ما يفوت منها لا يثبت في الذمة كما تثبت نفقة الزوجة، وإنما يترتب على تركها الإثم والمؤاخذه فقط، لأن المقصود منها البر والصلة، فإذا فات وقتها فانت. أما نفقة الزوجة فهي معاوضة مقابل التمكين، ولذلك يكون حكمها حكم الدين فتثبت في الذمة، (الثاني، مسالك الافهام، ٨ / ٤٨١) (البحراني، ١٤٠٥ هـ : ٢١ / ٢٨).

ويظهر من معنى النص ان اداء الزوج النفقة في وقتها، يسقط الحق المالي وتبره ذمته، وليس عليه مطالبة بذلك الحق. التطبيق المعاصر: وإذا استلمت) الزوجة الكسوة او النفقة، لها التصرف فيها ، لأنها ملكتها بالقبض (اليهوتي، ١٤١٨هـ: ٥/٥٥١). إذا دفع الزوج لزوجته نفقة لمدة معينة وانقضت تلك المدة وهي ممكنة له، صارت النفقة ملكاً لها. أما إذا دفع لها كسوة لمدة محددة ثم طلقها قبل انتهاء تلك المدة، فله أن يستردها، فإن انتهت المدة المحددة لم يكن له استرجاعها (الحلي ١،، تحرير الأحكام، ٣٤/٤). فيظهر من النص ان ملكتها بعد تحويلها اليها، فالتحويل المصرفي احد صور القبض في العصر المعاصر، بحسب العرف والقانون، فتتحقق به اثار التملك اذا وقع بيد مستحقة، ويعد التحويل المصرفي في التطبيقات المعاصرة صورة من صور القبض الحكمي متى دخل المبلغ في حساب المستحق وتمكن من التصرف فيه، فيترتب عليه أثر الوفاء وسقوط المطالبة.

٢- السقوط بالاداء او الابرء: ويصح ضمان النفقة الحاضرة والماضية للزوجة دون المستقبلية وانها دين مستقر في الذمة، وسقوطها بالابرء، ولأن النفقة قد وجبت والأصل ان ما وجب على الانسان لا يسقط الا بالايصال أو بالابرء كسائر الواجبات، (الكاشاني أ،، ١٤٠٩هـ : ٢٦/٤) (السبزواري أ،، ١٤٢٣هـ : ٢/٥٩٤) (الهندي أ،، ١٤٢٠هـ : ٧/٥٧٨) (الجواهري، جواهر الكلا، ١٣٦٦ش : ٣١/٣٢٢).

اما النفقة المستقبلية للزوجة كما يجوز ضمانها وإسقاطها تجوز المصالحة عليها أيضا بمبلغ معين يتفق عليه الطرفان، وتجوز على إسقاطها بالمرء ، وتملك الزوجة النفقة بالقبض ، لرواية شهاب بن عبد ربه عن الإمام الصادق التي قال فيها عن نفقة الأقارب: « وليقدر - رب العائلة - لكل احد من افراد العائلة قوته ، فإذا شاء الأكل اكل ، وإن شاء ان يهب وهبه ، وإن شاء التصدق به تصدق، (مغنية، فقه الامام جعفر الصادق (ع)، ١٤٢١هـ : ٥/٣١٥). إذا أراد الزوج السفر ولم يُصاحب زوجته معه ولم يترك لها نفقة، فهل يحق لها أن تطلب منه ضماناً لنفقتها المستقبلية؟ يرى الحنفية والمالكية والحنابلة أن لها ذلك، فيجب عليه أن يقدم ضماناً لنفقتها، فإن لم يفعل جاز لها أن تطلب منعه من السفر، وقال الإمامية والشافعية: ليس لها أن تطلب ضماناً للنفقة المستقبلية (مغنية، الفقه على المذاهب الخمسة، ١٤٢٧ : ٢/٣٩٥).

يتبين ان النفقة الماضية يمكن اسقاط الحق المالي فيها بالايصال والابرء، اما المستقبلية فهي ايضا يجوز ضمانها واسقاطها وتجوز المصالحة عليها بمبلغ.. وإنما يقع النزاع في صحة إسقاط الحق قبل وجوبه، ويختلف الحكم بحسب المبنى الفقهي المعتمد كما ذكر اعلاه.

والفرق هنا دقيق:

فالإبراء إسقاط لما ثبت في الذمة، أما إسقاط ما لم يجب بعد أي في النفقة المستقبلية، فهو أقرب إلى الصلح أو التنازل المشروط، لا إلى الإبراء...

التطبيق المعاصر: أما نفقة العدة فلا تكون واجبة قبل وقوع الخلع، لذلك لا يتصور إسقاطها به، بخلاف النفقة الماضية لأنها كانت واجبة قبل الخلع بتقدير القاضي أو بالتراضي، فيصح إسقاطها بالخلع بعد ثبوتها. وإذا خالعهما على نفقة العدة صح الخلع ولا تستحق النفقة بعدها. أما إذا أبرأت الزوج من النفقة حال قيام النكاح فلا يصح الإبراء، لأن النفقة في الزوجية تتجدد وجوباً شيئاً فشيئاً بحسب مرور الزمن يوماً بعد يوم (الكاشاني أ،، بدائع الصنائع، ١٤٠٩ : ٣/١٥٢).

من تزوج امرأة ثبت لها ما يثبت للزوجة من النفقة والقسم، غير أنه إذا خافت منه نشوزاً أو خشيت أن يتزوج عليها أو يطلقها، فتراضت معه على إسقاط شيء من حقها في النفقة أو القسم، جاز ذلك ولا حرج فيه. وقد روي هذا المعنى بإسناد محمد بن الحسن عن علي بن الحسن، عن علي بن الحكم (العالمي أ،، ١٥/٨٥).

ويظهر ان تنازل الزوجة عن النفقة الماضية مقابل الطلاق يعد صلحاً مالياً، يترتب عليه سقوط الدين بالعوض الذي هو الطلاق او غيره، وليس هبة مجانية، كما هو ظاهر من النص اعلاه..

٣- **السقوط بالمقاصة أو استيفاء الحق:** النفقة إنما تجب يوماً بيوم في مقابل تمكين الزوج من الاستمتاع، فإذا استوفت نفقة يومها فلا إشكال، وإن لم تستوفها بقيت ثابتة في ذمة الزوج ما دامت ممكنة. وإذا دفع لها نفقة شهر مقدماً ثم مات الزوج أو طلقها طلاقاً بائناً، استحققت نفقة يومها فقط، وعليها رد ما زاد على ذلك (الحلي أ،، ١٤١٠هـ : ٢/٦٥٥) (مروريد، ١٤١٠هـ : ١٩/٤٦٠) (الصميري، ١٤٠٨هـ : ٣/١٢١).

إذا وجبت النفقة على الرجل، سواء كانت يومية أو أكثر للزوجة أو لغيرها من الأقارب، وامتنع عن أدائها، ألزمه الحاكم بدفعها. فإن لم يمتثل حيسه، فإن استمر امتناعه أخذ الحاكم من ماله ما يساوي النفقة إن وجد من جنسها، وإلا باع من ماله وأنفق منه على من تجب لهم النفقة، (الطوسي، الخلاف، ١٤٢٠هـ: ٥/ ١٢٩) (البراج، ١٤٠٦هـ: ٢/ ٣٤٨). ويتبين من النص: إذا امتنع صاحب النفقة، جاز للحاكم الشرعي أن يستوفي النفقة من ماله، سواء بإعطاء عين المال إن كانت من جنس النفقة التي يعطيها، أو ببيع الحاكم ماله والإنفاق من ثمنه، وهذا سقوط للنفقة بالاستيفاء والمقاصة والتنفيذ؛ لأن الحق المالي لا يسقط هنا بزواله، بل بسداده قهراً من مال الممتنع، فتبرأ ذمته بعد التنفيذ. وبعد بيان صور سقوط الحق المالي في النفقة، يبقى النزاع في توصيف المال المدفوع، هل هو نفقة واجبة أم هبة تبرعية، مسألة مستقلة في اثرها، لذلك افرد لها البحث المطلب الآتي.

المطلب الثالث: اثار النزاع في توصيف المدفوع سواء كان نفقة أم هبة واثره في السقوط

وتظهر اهمية التمييز بين النفقة والهبة، لان توصيف المال المدفوع يترتب عليه اختلاف الحكم في ثبوت الحق المالي او سقوطه، ومن ثم يختلف اثره في المطالبة والرجوع والاستقرار المالي عند النزاع. وتظهر ثمرة هذا النزاع في اختلاف الحكم المالي المترتب على المال المدفوع، اذ إن توصيفه نفقة أو هبة ينعكس على احكام الثبوت والسقوط والرجوع، لاننا نعرف ان النفقة حق واجب يسقط بالاداء، اما الهبة فهي تبرع له احكامه من حيث الرجوع والثبوت، وهناك العديد من الضوابط في هذا التمييز منها:

١- وجود سبب النفقة واثره في توصيف الشيء المدفوع: تستحق النفقة بأحد ثلاثة أسباب: الزوجية، أو القرابة، أو ملك اليمين. وتشمل النفقة الواجبة الطعام والكسوة والسكن، وتقدر بحسب حال الزوج والزوجة على وجه العدل، وقد يدخل فيها الإخدام عند الحاجة. والمقدار الواجب منها ما يحقق سد الحاجة، وما زاد على ذلك يعد تبرعاً ما لم يبلغ حد الإسراف. كما أن النفقة إنما تجب إذا مكنت الزوجة زوجها من نفسها، فإن امتنعت من غير عذر فلا نفقة لها (الطوسي، المبسوك، ٤٤/ ٦) (الدليمي، ١٤١٤هـ: ص ١٥٦) (مروريد، النبايع الفقهية، ٣٨/ ٣٩٥).

اما تقدير النفقة فلما ورد الأمر بها مطلقاً فيرجع في تحديدها إلى العرف والعادة. ويجب على الزوج ان ينفق على زوجته، ومن ذلك الإخدام إذا كانت ممن جرت العادة بخدمتها؛ فيلزم الزوج أن يوفر لها خادماً ويتحمل نفقته. أما إذا كانت ممن لا تُخدم عادة فلا يجب عليه إخدامها. والضابط في ذلك حال المرأة وما جرى به العرف؛ فإن كانت من بيت ذي شرف أو مال أو مكانة اجتماعية بحيث لا تقوم عادة بأعمال المنزل كطبخ الطعام أو العجين أو غسل الثياب أو تنظيف البيت ونحو ذلك، وجب على الزوج ان يوفر لها خادماً، (البراج، المهنذب، ١٤٠٦هـ: ٢/ ٣٤٢) (الثاني، مسالك الافهام، ١٤١٦هـ: ٨/ ٤٥٥).

يتبين من النص اعلاه ان وجود سبب النفقة هو الاساس الذي يبنى عليه الحكم، فاذا كانت الزوجية مع التمكين قائمة كان المال المدفوع يحمل على كونه نفقة لا هبة؛ لان في الاصول حمل الفعل على وجود السبب الموجود وطبعاً هذا اذا لم تكن هناك قرينة صارفة الى غيره.

ومن هذا نعرف ان الدفع الواقع حال قيام الزوجية واستمرار مقتضيات النفقة نعتبره قرينة قوية على قصد الاداء، لا على التبرع المجرد، وايضا ماورد في النص الاخير من تقدير النفقة وبعض تفاصيله الى عادة الناس والعرف هذا يجعل القرائن العرفية لها اعتبار ايضا في معرفة القصد من الدفع والتمييز بين النفقة والتبرع، ومن ذلك يتولد ظهوراً عرفياً من ان المقصود اداء الواجب للنفقة ولا يصرف ذلك الا قرينة تدل على قصد التبرع. وايضا يمكن ان نقول ان انتظام الدفعات وتتاسبها مع ما هو المعتاد، تبقى من القرائن القضائية المستفادة من العرف ومشاكل وملابسات الحال لا من النصوص الخاصة، تبقى ايضا دليلاً عرفياً في فهم القصد وانه من اداء الواجب للنفقة الا ان تقام قرينة صارفة عن ذلك.

٢- النزاع واثره في قبض النفقة واثره في السقوط: إذا وقع الخلاف بين الزوجين بعد تسليم الزوجة نفسها لزوجها في قبض المهر أو النفقة، كان القول قول الزوجة مع يمينها؛ لأنها المنكرة والزوج هو المدعي، فيطالب بالبينه، عملاً بالقاعدة الواردة في الحديث: "البينة على المدعي، واليمين على من أنكر" (الحلي، ١، السرائر، ١٤١٠هـ: ٢/ ٦٥٥) (الحلي، الجامع للشرائع، ص ٤٨٨).

يتبين من النص ان دعوى الدفع عند حصول النزاع لا تكفي في اسقاط الحق المالي، بل على المعني اثبات القبض، واذا لم يثبت اداء النفقة بقي الحق معلقا في الذمة، لان الاصل عدم السقوط، ويظهر من هذا الامر ان النزاع في وصف المدفوع يعود في الحقيقة الى النزاع في تحقق الوفاء، فعندما ثبت ان المدفوع نفقة يسقط الحق بالاداء، وعندما لم يثبت المدفوع نفقة يبقى الدين قائما.

٣- ملكية النفقة بعد القبض وفرقها عن الهبة: لا خلاف في أن الزوجة تستحق المطالبة بنفقة يومها في صبيحتها مع تحقق التمكين، فاذا قبضتها صارت ملكا لها، ولها بعد ذلك ان تتصرف فيها كيف شاءت؛ فلها أن تأكلها او تهبها او تنصدق بها، لأن ملكها لها قد ثبت بالقبض (الجواهري، جوهر الكلام، ٣١ / ٣٤٢) (مغنية، فقه الامام جعفر الصادق (ع)، ١٤٢١ هـ : ٥ / ٣١٥).

يتبين من النص ان النفقة تصبح ملكا خالصا لمن انفقت عليه، بحيث تستطيع الزوجة ان تعطيها هبة او تنصدق بها، وهذا الامر يكشف عن فرق دقيق: ان النفقة تثبت اولا بوصفها حقا واجبا، وايضا تتحول بعد القبض الى ملك يجوز التصرف فيه بالهبة، وعلى ذلك تصبح الهبة لا تتعلق باصل المال عند دفعه من الزوج، بل تتعلق بالتصرف الذي تقوم به الزوجة بعد ان تملك مال النفقة وتقبضه، وهذا الامر يفيد في النزاع؛ لان قيام الزوجة باعطاء المال هبة او التصديق به بعد قبضة لا يغير من حقيقته الاصلية، فهو في اصله واساسه نفقة واجبة انتقلت الى ملك الزوجة بالقبض، ثم تصرفت فيها بعد التملك، لا انه كان هبة من الزوج ابتداء..

٤- ما هو تأثير دفع النفقة مقدما (قبل استحقاقها) على الحكم عند النزاع: النفقة المستقبلية، كنفقة الغد أو الشهر أو السنة القادمة، لا تكون واجبة في الذمة قبل تحقق سببها، لذلك لا يصح ضمانها؛ لأن وجوب النفقة يتوقف على العقد والتمكين، وما لم يتحقق التمكين في الزمن المستقبل لا تثبت النفقة. فإذا دفع الزوج لزوجته نفقة مدة معينة . كـشهر مثلاً . ثم طلقها قبل انتهاء تلك المدة، كان له أن يسترد ما يقابل المدة الباقية بعد يوم الطلاق (الحلي ١،، تذكرة الفقهاء، ٢ / ٨٩) (الثاني، مسالك الافهام، ٨ / ٤٦٧).

يتبين من النص اذا دفع الزوج مبلغ معين لمدة معينة قد يحصل التباس في كونه نفقة او هبة، الا ان المعيار ارتباط المال المدفوع بسبب النفقة، فاذا وجد السبب فهو مال نفقة، واذا السبب جاز استرداد المبلغ، مما يدل على انه ليس هبة مطلقة. وعلى هذا الدفع المسبق لا يخرج المال عن كونه نفقة مازال مقيدا بزمان الاستحقاق (سبب النفقة)، بخلاف الهبة التي لا ترتبط بزوال سبب النفقة.

٥- الصلح على النفقة وتمييزه عن الهبة: إذا تزوج الرجل امرأة فخشيت منه نشوزاً أو خافت أن يتزوج عليها أو يطلقها، فتراضت معه على إسقاط شيء من حقها في النفقة أو القسّم، جاز ذلك ولا حرج فيه، ويكون من باب الصلح والتراضي لا من باب الهبة (المجلسي، ٨ / ٣٠٤) (العالمى ١،، هداية الامة الى احكام الائمة (ع)، ١٤١٣ هـ : ٧ / ٣٠٠) (عصفور، الانوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع، ١٠ / ١٢٤).

يتضح من النص ان سقوط الحق المالي قد يتحقق بالصلح، وهو يختلف عن الهبة، لان الصلح مبني على اسقاط حق ثابت مقابل عوض او تسوية امور اخرى، بينما الهبة تبرع مجرد، وعلى هذا الامر فان تنازل الزوجة عن نفقتها لا يعد هبة، بل صلحا ماليا يترتب عليه سقوط الحق بسبب التراضي.

ويدل عليه ما تقدم من ان توصيف المال المدفوع ينعكس مباشرة على الحكم المالي المترتب عليه؛ فان كان المدفوع نفقة سقط الحق المالي بالاداء، ولا يتصور الرجوع فيه بعد القبض، لكونه وفاء بحق واجب. اما اذا ثبت كونه هبة، فتجري عليه احكام الهبة من حيث الثبوت والرجوع وفق الضوابط الشرعية.

وقد ورد في النصوص ما يدل على اختلاف حكم الرجوع بين الزوجين، كما في قولهم "ويكره أن يرجع الإنسان فيما يهبه لزوجته، (الحلي ١،، ٣ / ١٣٤) (الحلي ١،، ٣ / ٨٤). ولا رجوع فيما يهبه لزوجته" (المصري، البحر الرائق، ١٤١٨ هـ : ٤ / ٣٢٤) (عابدين، حاشية رد المحتار، ١٤١٥ هـ : ٣ / ٦٥٥).

وهذا يفيد ان الهبة وان كانت تبرعا قد تختلف احكام رجوعها باختلاف مواردها، بخلاف النفقة التي لا يتصور الرجوع فيها اصلا بعد تحقق قبضها.

المبحث الثاني: أثر الهبة في ثبوت الحقوق المالية وسقوطها مع التطبيقات المعاصرة

التمهيد:

أولاً: الهبة عقد تملك مجاني لا يستقر أثره المالي الا بتحقيق شروطه، وأهمها القبض. فإذا تمت الهبة ثبت للموهوب له حق مالي في العين الموهوبة، فتنتقل اليه سلطة التصرف، وتترتب آثار الملك من الضمان والنماء والارث، ما لم يوجد مانع شرعي يمنع الاستقرار أو يجيز الرجوع (الانصاري، ١٤١٥هـ : ص ١١٣) (الانصاري، كتاب الطهارة ، ٢ / ٤٧٥) (للأملي، ١ / ١٦٩).
ثانياً: تمييز الهبة عما يشابهها وما هو اثر ذلك في توصيف النزاع كثيراً ما تتشابه الهبة بغيرها من التصرفات في واقعنا العملي، وهذا يؤدي الى اضطراب الحكم المالي، فالهبة تختلف عن:

- أ: النفقة وكما مر علينا بانها حق والتزام مالي سببه الزوجية أو القرابة أو ملك اليمين.
ب: العارية: تملك منفعة بغير عوض وهو اذن بالانتفاع (الثاني، مسالك الافهام ، ٥ / ١٧٣).
ج: الاباحة: لا وجوب ولا حرمة ولا نذب ولا مكروه بل اذن بالانتفاع اي الحكم بتساوي الاطراف (النراقي م.، ١٣٨٠هـ : ٣ / ٢٨٦).
د: الوصية: تملك عين أو منفعة بعد الموت (الكركي، جامع المقاصد ، ١٠ / ٧) (المصطفوي، ١٤٢٣هـ : ص ٥٧١).
هـ: الصدقة: هي نوع من الهبة، غير أن الهبة أعم منها؛ لأن الصدقة يشترط فيها قصد القرية، بخلاف الهبة فإنها لا يشترط فيها ذلك، (السبزواري ا.، كفاية الاحكام ، ٢ / ٢٦) (العالمي ا.، الفصول المهمة في اصول الائمة، ١٤١٨هـ : ٢ / ٣٠٨).
وتتبين اهمية هذا التمييز في النزاعات في توصيف العطاء (الهبة)، هل هو هبة تنقل الملك أو نفقة أو اباحة أو وصية، وعندما نوصف تلك الحالات يتحدد لنا ثبوت الحق المالي أو سقوطه. ويمكن نمثل بمثال:
لو ان شخصا اشترى ذهباً لزوجته، وبقي الذهب في بيت الزوجية، ثم وقع نزاع بينهما بعد الطلاق فالحكم بدور على توصيف هذا العطاء، فان ثبت قصد التملك والقبض كانت هبة تامة، وان كان تمكين في الاستعمال فهو اباحة لا تنقل الملك، وان ثبت انه مكملات المهر أو النفقة فهو حق مالي بسبب الزواج، وهنا تظهر اهمية التوصيف، لان الاثر المالي يدور مع انتقال الملك لا مع مجرد الانتفاع.
والمراد بثبوت الحق المالي هنا اصل انتقال الملك الى الموهوب له، اما استقراره فهو بقاءه وعدم قابليته للزوال بالرجوع أو المانع الشرعي.

المطلب الاول: ثبوت الحقوق المالية في الهبة وتطبيقاتها

يبحث عن مرحلة انتقال الحق من مجرد سبب الى ملك ثابت ومن خلال الامور التالية:

أولاً: انشاء سبب الملك بالصيغة: ويتحقق ثبوت الحق المالي في الهبة تدريجياً من خلال انعقاد سبب الملك ثم تمامه بالقبض.
الهبة عقد ينعقد بالإيجاب والقبول؛ فالإيجاب يكون بألفاظ تدل على التملك، مثل: وهبتك، أو ملكتك، أو نحلتك، أو أعطيتك، أو أهديت إليك هذه العين، أو هذا لك، أو خذ لك ونحوها، مع قصد الهبة. ويكون القبول بكل لفظ يدل على الرضا، كقول: قبلت، أو رضيت، أو اتهمت، أو تملك. ويشترط فيها القبض كما في البيع، كما يشترط أن يكون الموهوب عيناً مملوكة قابلة للنقل. وتبطل الهبة إذا غلقت على شرط أو وقّعت بزمان أو تأخر القبول تأخراً يعد فاصلاً. كما تنعقد الهبة بالمعاطاة إذا دلت القرينة على قصد الهبة، (الحلي ا.، مختلف الشيعة، ١٤١٨هـ : ٨ / ١٦٣) (الفقاني، ١٤١٨هـ : ص ١٧٦) (الدمياطي، ١٤١٨هـ : ٣ / ١٦٩) (عابدين، حاشية المختار ، ٦ / ٢٥٧).

إذا حلّ أجل الدين ولم يقضه المدين لعسر أصابه، جاز للمرتين أخذه، وتبطل الهبة حينئذ. وقولهم «بصيغة الباء بمعنى مع أي تملك مقترن بصيغة تدل عليه. والمقصود بقولهم، مفهم معناها، أي اللفظ الدال على معنى التملك، وقد قدر الشارح هذا المضاف لدفع توهم أن الصيغة إنما تُفهم بصيغة أخرى، مع أن المقصود فهم معناها وهو التملك. ومثال ذلك ما يقع من تحلية الولد؛ كأن يزينه أبوه أو أمه بالحلي، أو يلبسه ثياباً فاخرة، أو يشتري له دابة يركبها ونحو ذلك...» (الدسوقي، حاشية الدسوقي، ٤ / ١٠٠).

ويظهر من هذه النصوص ان انشاء الهبة يتحقق بكل ما يدل على التملك، لفظا او معاطاة او قرينة معتبرة، متى اقترن بقصد التبرع. كما ان تحلية الولد بالحلي ونحوها قد تعد قرينة على قصد الهبة. اما اذا لم يوجد ما يدل على التملك بقي الامر في دائرة الوعد او الاباحة او المجاملة، فلا يثبت به حق مالي قابل للمطالبة.

ثانيا: الحوز وأثره في تمام الملك

الحوز والحيازة بالحاء المهمة: الحوز أو الحيازة . بالحاء المهمة . يُقصد به ضمّ الشيء وجمعه والاستيلاء عليه، وهو في الاصطلاح الفقهي مرادف للقبض، (الصنعاني، ٩ / ١٠٣)، أما الهبة والوقف فإذا خُيزا قبل الردة نفذا وصحّا. ومن وهب شيئا وأشهد على هبته للموهوب له، وقبلها الموهوب له وكانت العين الموهوبة معينة معروفة، صحت الهبة ولا يحق للواهب الرجوع فيها، ولو لم يحصل القبض؛ لأن الإشهاد مع القبول أقوى من مجرد الحيازة والقبض، (الحسين، ١٤١٠ هـ : ٢ / ١٩٨) (الجزيري، ١ / ٥ / ٦٤٩) وقوله «كالهبة والصدقة» أي إن تمام الحوز فيهما لا يتحقق إلا بقبض الأصل وما يتبعه من الثمرة. كما أن الهبة تبطل إذا تأخر الحوز حتى يستغرق الدين مال الواهب، ويظهر من ذلك بطلانها ولو كان الدين قد حدث بعد صدور الهبة، (الرعي، ٤ / ٨ / ٤٩٥، ١٤)، إذا كانت الهبة بشرط العوض ثم قبض الواهب العوض، وظهر في العين الموهوبة عيب، جاز له أن يرد العوض ويسترجع الهبة؛ لأن الهبة بعوض تُعد في حكم البيع، فتجري عليها أحكامه في المبيع والعوض، (مالك، ١٣٢٣ هـ : ٦ / ١٢٨).

ويتبين من النصوص الحوز والحيازة في الهبة والوقف بمعنى القبض شرعا، بمعنى انتقال اليد، وان الملك لا يكتمل بدون الحوز، والحوز يقطع سلطة الواهب، فلم يعد للواهب الرجوع الا في موارد مخصوصة، لم تتعلق به حقوق الغرماء، وان المال خرج من ذمته، والاشهاد المقبول قد ينزل منزلة القبض عند بعض المذاهب، لانه يثبت خروج المال من سلطة الواهب حكما، والهبة المعوضة تتحول في حكمها الى بيع وهذا يعني اذا قبض الواهب العوض صارت الهبة قريبة من المعاوضة، ويمكن ان يتعامل معها في الرجوع كعقد بيع، وهذا يؤثر في تمامية الملك واستقراره..

وقد يتبين من النصوص ايضا ان الحوز شرط تمام الهبة، بمعنى يتوقف عليه اكتمال الملك وتترتب اثاره لا مجرد وصف تكميلي لا يؤثر في اصل انتقال الملك،

ويتبين من النصوص الاثر المالي بسبب الحوز بامور مالية واضحة: ١- انتقال الملك من مجرد سبب الى ملك تام. ٢- انتقال الضمان الى الموهوب له. ٣- سقوط حق الغرماء في العين الموهوبة اذا وجد دين بعد الحوز. ٤- سقوط حق الرجوع في غير الحالات المجازة للواهب شرعا (كرجوع الاب فيما وهبه لولده عند من يقول به).

ثالثا: استقرار الملك وانتفاء الموانع

تبين لنا في الامرين السابقين ان الهبة سبب الملك بالصيغة وتتم بالقبض، بقي ان نعرف كل ملك تم بالقبض، هل يكون مستقرا؟ لذا نتناول النصوص الاتية:

إذا أفلس الموهوب له وحُجر عليه وكانت العين الموهوبة باقية على حالها، فقد قيل فيها قولان: أحدهما أن الواهب أحق بها من الغرماء لأن حقه سابق، والثاني أن الغرماء أحق بها كما يكون المرتهن أولى بعين الرهن من الراهن. والأصح أن الواهب أولى بها إذا كان ممن يثبت له حق الرجوع في الهبة، (الطوسي، المبسوط، ٣ / ٣١٠).

ويتبين من النص عدم استقرار الملك في الهبة مع تمامه، عندما اصاب الموهوب له الفلاس وحجر عليه، وكانت العين قائمة اذ قيل في النص "الواهب اولى بها من الغرماء لان حقه اسبق" "وقيل الغرماء اولى.. والصح تقديم الواهب اذا كان ممن يملك الرجوع" ووجه ذلك ان ملك الموهوب له وان تم بالقبض الا انه لم يكن خالصا من المزاحمة، بل كان محملا بحق سابق للواهب، وظهر اثر هذا الحق عندما تزام مع حق الغرماء، فدل على ان الاستقرار الكامل للملك يتوقف على انتفاء الحقوق السابقة المؤثرة في ذلك، ونفهم من النص ان الملك قد يكون تاما، لكن قد يكون غير مستقر؛ لان فيه حقا سابقا يظهر عند حدوث مانع خارجي كالنقليل.. ويعتبر هذا تطبيق مهم في الامر الثالث.

لهبة في مرض الموت تُعد في حكم الوصية، ولذلك تتأخر عن الدين. فإن كانت في حدود الثلث نفدت، وما زاد على ذلك يُرد إلى الورثة ما لم يجيزوه. والموهوب له يملك العين كلها عند القبض، ثم يبطل ملكه في مقدار الثلثين بعد موت الواهب إذا لم يُجز

الورثة ذلك. كما أن فساد السبب لا يمنع ثبوت الملك ابتداءً بالقبض، إلا إذا حكم القاضي بردها؛ فعندئذ يبطل ملكه ولا ينفذ تصرفه بعد صدور الحكم، (السرخسي، المبسوط، ١٢/ ١٠٨).

ومن ما ورد يظهر الفرق بين تمام الملك واستقراره بأن: تمام الملك يتحقق بالقبض، أما الاستقرار فيتحقق بانتفاء الموانع والمزاحمات الأقوى. فقد يكون الملك ثابتاً؛ لكن قد ينقلب عند ظهور حق سابق، أو دين، أو حكم قضائي بالرد، وهذا الدقيق هو ما عالجه النصوص اعلاه.

تمام الملك في الهبة يتحقق بالقبض، أما استقراره فيتحقق بانتفاء اسباب الرجوع أو الموانع الشرعية المزاحمة، ونستشهد بالنص الذي ذكره الشيخ المفيد في المقتعة:

الهبة نوعان: الأول: هبة لا رجوع فيها، وهي ما كانت لذي رحم بعد القبض، والثاني: هبة للأجنبي، وهي على قسمين: فإن كانت بغير عوض جاز للواهب الرجوع فيها ما دامت العين باقية، أما إذا عوّض عنها فلا حق له في الرجوع. كما لا يجوز الرجوع إذا هلكت العين الموهوبة أو أحدث فيها الموهوب له تغييراً. وإذا وهب الأب لولده شيئاً ولم يقبضه الولد وكان بالغاً، لم تثبت الهبة، وكان للأب الرجوع فيها، (المفيد، ١٤١٠ ص ٦٥٧).

يتبين من النص على أن استقرار الملك في الهبة ليس اثرًا ملازمًا لمجرد انشاء العقد، بل يتوقف على تحقق القبض وانتفاء ما يبقي حق الرجوع موجوداً فقله "الهبة لذي رحم اذا كان مقبوضاً" دلالة على أن القبض شرط تستقر به الهبة حتى في موضع المنع من الرجوع، ولذلك قال: في نحلة الوالد لولده الكبير "لم تستقر الهبة وكان للاب الرجوع فيها" عند عدم القبض، فدل على أن الملك قبل القبض لا يكون محفوظاً من الزوال. وكذلك في هبة الاجنبي قيد الرجوع ببقاء العين، فقل "فله الرجوع فيه ما كانت عينه قائمة"، وأنه اذا استهلك الهبة.. أو أحدث فيها حدثاً لم يكن للواهب سبيل الى الرجوع "بقاء العين وعدم التعويض ببيان قابلية الرجوع، اما العوض أو الاستهلاك أو التغيير فيقطعان الرجوع ويجعلان الملك مستقراً. وبذلك يظهر أن استقرار الملك مرحلة زائدة على مجرد ثبوته، تتحقق باجتماع القبض الصحيح، وبقاء العين، وانتفاء ما يمنح الواهب سلطة الاسترداد. استقرار الحوز شرط في استقرار الملك:

وأما إذا قال الواهب للغاصب لا تدفعها للموهوب له إلا بأذني لم يكن حوزاً اتفاقاً.. ولا إن رجعت الهبة للواهب بعد حوز الموهوب له بقرب.. فالذي يبطل في الحقيقة برجوعها للواهب إنما هو الحوز فقط، (المفيد، المقتعة، ١٤١٠، ٦٥٧).

يتبين من النص الأخير أن استقرار الملك في الهبة عند بعض الفقهاء لا يكفي فيه مجرد حصول القبض صورة، بل لابد أن يكون قبضاً ناقلاً للسلطة على العين نقلاً حقيقياً تاماً. فالحوز إذا كان معلقاً باذن الواهب أو بقيد يد غيره تابعة له أو كانت العين مهددة بالرجوع الية قبل تثبيت القبض، فإن الملك لا يعتبر تاماً، وحينها لا يستقر، فالموانع التي تمنع استقرار الملك لا تقتصر على الحقوق الخارجية كالدين أو الرجوع، بل قد تكون عوامل داخلية كإمالة في ذات الحوز، إذ اختلاله وعدم استقلاله يبقى الملك غير مكتمل، ويمكن أن يثبت الملك ثبوتاً قوياً مستقراً يمكن أن تبنى عليه الآثار المالية كالضمان والارث...

التطبيقات المعاصرة: ومما تقدم من دراستنا تظهر لنا بعض التطبيقات الآتية:

١- اذا ادعت الزوجة أن الذهب هبة وادعى الزوج أنه أمانة أو إباحة للاستعمال، فالحكم يدور على تحقق القبض أو الحوز وقصد التمليك، فإذا دلت القرائن على أن الزوج سلطها على الذهب تسليط المالك، جعل لها التصرف الفعلي واستقرت يدها عليها دون مطالبه هنا تقوى جهة الهبة، وبخلاف ذلك يبقى الاحتمال في دائرة الإباحة أو الأمانة، وعندما نريد أن نرجح جهة على جهة نستفاد من اليد والقرائن العرفية والبيئة عند حصول النزاع. لأن محل النزاع هو نقل الملك وليس مجرد الاستعمال.

٢- الهدايا المتكررة للأولاد ونقص الهدايا المستمرة من الوالدين قد تكون هبة تامة إذا حصل القبض واستقرت يد الموهوب له، وقد تكون إعانة وقتية ليس الغرض منها نقل الملك إذا ارتبطت بالحاجة والنفقة المعتادة.. وعند النزاع ينظر إلى: الهدايا معينة العين، ولها قابلية على الحياة؟ وهل جرى عليها تملك مستقر أم كانت تحت سلطة الواهب؟ كما تفيد قاعدة هبة ذي الرحم في منع الرجوع عند من يرى لزومها إذا تحققت شروطها.

٣- اذا ادعى الموهوب له الهبة بعد وفاة الواهب، ونازعه الورثة للواهب والعمدة في ذلك اثبات العقد والقبض، لان ما قبل القبض لا يثبت به ملك مستقر، واذا لم يوجد دليل يبقى المال على ملك المورث ويدخل في التركة، وعند التعارض بين البيينة والقرائن تقدم البيينة، ومع عدم وجودها يرجع لليمين (لأن من يدعي الحق يُطالب باقامة البيينة، أما من يُنكر فيُكتفى منه باليمين).

المطلب الثاني: سقوط الحقوق المالية بالهبة وتطبيقاتها

بعد تقرر في المطلب الاول ان الهبة تثبت حقا ماليا للموهوب له عندما تتم اركانها وشروطها يبقى علينا معرفة متى يسقط هذا الحق او يزول او يضطرب وسنوضحه في هذا المطلب ومن خلال ماورد في مختلف الكتب الفقهية للمذاهب الاسلامية، وبالترتيب التالي:

اولا: الرجوع في الهبة واثره في سقوط الحق المالي

يمكن ان نوضح ذلك من خلال النقاط التالية:

١- تعريف الرجوع: استرداد الواهب للعين الذي وهبها بعد تمام الهبة، اذا كان الرجوع معتبرا شرعا ولم يوجد مانع يمنعه. (اليزدي، العروة الوثقى، ١٤٢٣ هـ : ٦ / ٢٦٠)

٢- الاثار المالية المترتبة على الرجوع في الهبة، (الغطاء، ١٣٦١ ش: ٣ / ٧٤): النص يدل على ان الرجوع ليس فسخا كاشفا، بل اشاء تملك جديد للواهب:

أ- " ثم إذا رجع الواهب في موضع الجواز فهي ملكية جديدة لا فسخ للملكية السابقة" زوال ملك الموهوب له من حين الرجوع، والملك لا ينعقد بل ينتقل انتقال جديد للواهب، لذلك الرجوع لا يبطل الملكية السابقة للموهوب له، بل ينهيها من وقت الرجوع.

ب: استرجاع نفس العين دون منافعها " ولذا يسترجع نفس العين دون منافعها فهي للموهوب له". المنافع السابقة تبقى ملكا للموهوب له، والرجوع لا يلزمه رد النماء المنفصل، وذلك يؤكد الرجوع لا يحو الملكية السابقة، وهذا من اهم الاثار المترتبة من الرجوع في الهبة " ملكية جديدة لا فسخ للملكية السابقة" وبما ان الرجوع ملكية جديدة فالنماء المتصل يتبع العين عند الرجوع.

ج: اثر الرجوع على الضمان " لو استرد الواهب الموهوب... يكون غاصبا... وعلى هذا الأساس، إذا تلف الشيء أو ضاع وهو في يده كان ضامنا له" فالضمان يثبت عند الرجوع في غير موضعه، فتتحول يد الواهب الى يد ضمان.

د: اثر الرجوع في الدين (هبة الدين) " إذا وهب الدائن للمدين... فليس له الرجوع" الابرء يسقط الدين والواهب لا يملك المطالبة بالدين وهذا من اقوى الامور في سقوط الحق المالي.

ه: اثر الرجوع قبل القبض " المنافع الحاصلة ما بين العقد والقبض هي للواهب" قبل القبض لا يثبت حق مالي للموهوب له، والملك لا ينتقل الا بالقبض. وهذا يؤكد ان الرجوع قبل القبض ليس اسقاطا لحق ثابت، بل منع لنشوء الحق اصلا...

٣- وقد أشار الشيخ المفيد في المقنعة إلى صور الرجوع في الهبة وضابطها، بما يكشف عن مناط الاستقرار والسقوط فيها: أ: الهبة التي لا رجوع فيها: " هي الهبة لذي الرحم إذا حصل فيها القبض " ودلالة ذلك: ان اجتماع (ذو رحم + قبض) ينتج عنه استقرار لا يسمح بزوال الحق المالي بالرجوع.

ب: هبة الاجنبي اذا لم يقع تعويض وكانت العين قائمة: " وله الرجوع فيه ما كانت عينه قائمة" ودلالة ذلك: ان حق الموهوب له وان ثبت بالتام يبقى قابلا للزوال مادامت العين قائمة ولم يتحقق ما يقطع حق الرجوع.

ج: اذا وقع التعويض: " واذا تعوض الواهب... فليس له رجوع فيه" ودلالة ذلك: ان التعويض يجعل الهبة تنتقل من التبرع المحض الى معنى المعاوضة فينقطع حق الرجوع، ويستقر الحق المالي للموهوب له.

د: سقوط الرجوع بالاستهلاك او التغيير المؤثر: " إذا هلكت العين الموهوبة أو استهلك، لم يبق للواهب حق الرجوع فيها. وكذلك إذا أحدث الموهوب له فيها تغييرا أو تصرفا، لم يجز للواهب استردادها " ودلالة ذلك: الفوات بالتلف اي الاستهلاك او التغيير يمنع استرداد العين، فيسقط اثر الرجوع عمليا، ويستقر الملك لما هو قائم او ينتقل الى ضمان بدل وحسب القاعدة المعتمدة في تخريج المسألة.

٤- اسباب انتقال الهبة من الجواز الى اللزوم وسقوط الرجوع، (الغطاء، تحرير المجلة، ١٣٦١ ش: ٣ / ٨٦):

اصل الرجوع يدور على وجود وبقاء العين، وعدم المانع الشرعي وان تكون الهبة جائزة في موردها.

أ: هبة ذي الرحم "من وهب لاصوله او لاخته.. فليس له الرجوع".

ب: إذا وهب أحد الزوجين للآخر شيئاً حال قيام الزوجية، فبعد تسليمه وقبضه لا يكون للواهب حق الرجوع فيه .

ج: التعويض (الهبة المعوضة) "إذا اعطي للهبة عوض فقبضه الواهب فهو مانع للرجوع". فالعوض يجعل الملك مستقراً استقراراً معاضياً.

د: التلف الحقيقي او الحتمي " ويلحق بالتلف الحقيقي.. التلف الحتمي وهو انتقالها ببيع او صلح فضلاً عن التلف ". لان التلف الحقيقي هلاك العين ورجوع يسقط لانعدام محله اذ لا عين قائمة تسترد. اما الحتمي انتقلت العين عن الموهوب له كبيعها فيسقط الرجوع لاستقرار ملك اخر عليه.

هـ: موت الواهب او الموهوب له بعد القبض " من اسباب اللزوم ... فنلزم الهبة ولا رجوع لورثة الواهب".

و: كون الموهوب ديناً على الموهوب له "اذا وهب الدائن للمدين منجزاً فليس له الرجوع".

ز: هبة المريض بعد مراعاة الثلث " اذا وهب في مرض موته... فان ساوت الثلث او قصرت نفدت". لان الهبة هنا تكون جارية في حدود الثلث، وما زاد يتوقف إجازة من الورثة..

وعلى ذلك تتحول الهبة من عقد جائز الى عقد لازم عند تحقق الاسباب المتقدمة، (الغطاء، تحرير المجلة ، ١٣٦١ ش: ٣ / ٨٦)، فيسقط حق الرجوع، ويستقر الحق المالي للموهوب له استقراراً تاماً لا يزول، الا عند ورود سبب جديد معتبر شرعاً، وهذا ما عبرنا عنه في المطلب الاول لهذا المبحث باستقرار الملك وانتفاء الموانع.* التنبيه: يجب التمييز بين الرجوع في الهبة بوصفه حقاً شرعياً ثابتاً للواهب في العقود الجائزة، وبين الفسخ المشروط الذي يُنشئه المتعاقدان في ضمن العقد. فالرجوع الشرعي يزول بقيام أسباب اللزوم المتقدمة، أما الفسخ المشروط فهو حق عقدي مستقل، يثبت بمقتضى الشرط ولو كانت الهبة لازمة في أصلها، ويتربط عليه أثره بحسب ما اتفق عليه. ومن ثم فليس الفسخ المشروط من أسباب لزوم الهبة ولا من موانع الرجوع، بل هو طريق مستقل لانحلال العقد. ثانياً: الفسخ والبطان واثرهما المالي: ويقصد بالفسخ هنا الرجوع في الهبة في الموارد التي أجاز الشارع فيها ذلك، أما البطان فهو عدم ترتب أثر الهبة من الأصل:

١- الفرق بين التزلزل والتام كما في النص " تسلط الواهب على الفسخ في بعض الأحوال غير مانع من تمامية الملك " (الجواهري، جواهر الكلام، ١٥ / ٣٣). ويظهر ان مجرد القابلية في العقد للفسخ لا تعني عدم تمام الملك، لان الملك يتم بعد القبض، لكنه قابل للزوال بسبب طارئ، اذن الفسخ لا يعني ان الملك لم يكن مستقراً، فالفسخ يسقط الحق من حينه، ولا يبطل الملك من أصله، ولا يمس الآثار السابقة. وهذا نفس البناء الذي مررنا عليه في تقرير الرجوع.

٢- الفسخ واثره في زوال الحق المالي

أ: الرجوع هو عين الفسخ: نلاحظ النص " إن كان الرجوع في الهبة بمعنى استردادها بقصد إلغاء الهبة فهذا عين الفسخ " ودلالة ذلك: الرجوع ليس مجرد استرداد مادي، بل انتهاء العقد، فهو فسخ حكمي (أي جواز الرجوع في الهبة ليس حقاً شخصياً يملكه الواهب بارادته التشريعية، بل هو حكم شرعي ثابت له من قبل الشارع) لا حقي (أي ليس حقاً مالياً مستقلاً للواهب) لا يسقط بالاسقاط، فالفسخ هنا سبب مباشر للاسقاط الحق، لكنه لا يكون كاشفاً، بل منشئاً لحالة جديدة.

ب: الملك بعد الرجوع ملك جديد: من النص السابق "الرجوع... عين الفسخ.. ملكية جديدة لا فسخ للملكية السابقة"، (التبريزي، ١٤١٦ هـ: ٢ / ٩٢). دلالة ذلك: الفسخ لا يمحو الملك السابق، بل ينهي من وقت الفسخ، ويمكن ان نقول الفسخ سبب اسقاط لاحق، لا سبب بطلان سابق.

٣- البطان ومنع نشوء الحق المالي: قبل القبض: أ: في النص "لو توفي أحدهما قبل القبض بطل العقد وانتقل المال إلى ورثة الواهب" (الجواهري، جواهر الكلام، ١٥ / ٣٣). في هذا النص لا يوجد سقوط حق، لانه لا يوجد ثبوت ملك للموهوب له، البطان يمنع نشوء حق مالي، ويختلف عن الرجوع الذي يسقط حقاً قائماً، وهذا فرق مهم بين السقوط بعد الثبوت، وعدم الثبوت اصلاً. ب: بعد القبض: في النص الاخر "إذا وهب لشخص نصاباً، فإن الحول لا يبدأ احتسابه إلا بعد قبضه له" (التبريزي، ١٤١٦ هـ: ٢ / ٩٢).

النص يدل على ان حول الزكاة في سنته المعتبرة لا يبدأ من وقت انشاء عقد الهبة، بل يبدأ من وقت قبض الموهوب له للمال، لان الملك لا يتم في الهبة الا بالقبض.

ثالثا: النزاع في الهبة واثره المالي:

- ١- النزاع قبل القبض: في النص " لا تتحقق الثمرة عند الكل ما لم يتحقق القبض " (التبريزي ١، ٢ / ٩٢)، ويقع النزاع في الهبة غالبا في تحقق القبض أو قصد التملك او وجود موانع الرجوع.
- ٢- النزاع عند انتقال العين: من النص " انتقال كلا المالكين أو أحدهما بعقد لازم موجب للزوم المعاطاة "، (التبريزي ١، ٢ / ٩٢)، يدل على ان المال اذا خرج بعقد لازم، لا يرجع ويسقط حق الاسترداد، وهذا مماثل للتلف الحكمي في الهبة.
- ويمكن ان نقول النزاع في الهبة كثيرا ما يقع في تحقق القبض او قصد التملك او عند موانع الرجوع، والضابط العملي في انتهاء الخصومة" البيئة على المدعي واليمين على من انكر " فمن ادعى وقوع الهبة التامة او حصول القبض عليه الاثبات، ومع عدم البيئة يرجع الى اليمين، ونحن نستفيد من اليد والقرائن العرفية عند تساوي الدعوى في ترجيح احد الاطراف، هبة او امانة او اباحة، لان محل النزاع نقل الملك وليس مجرد ان ننتفع بالعين..

واهم ما نستفيدة ان الحق المالي في الهبة قد يسقط بالاسباب الآتية:

- ١- الفسخ (الرجوع الشرعي): وهو انتهاء الهبة بعد تمامها في موضع الجواز، فيزول ملك الموهوب له من حين الرجوع.
- ٢- انتقال العين انتقالا لازما الى الغير: كبيعها او صلحها بعقد لازم، فينقطع محل الرجوع لاستقرار ملك جديد عليها.
- ٣- تلف العين تلفا حقيقيا او حكما: الحقيقي: هلاك العين، اما الحكمي خروجها عن ملك الموهوب له بسبب ناقل لازم او عتق او نحوه، وفي هذه الصورة يسقط حق الرد العيني، وقد يتحول الى بدل بحسب القاعدة التي تتبنى ذلك.
- ٤- عدم تحقق شروط تمام الملك او وجود مانع يمنع استقراره.

الخاتمة:

خلص البحث الى ان التمييز والخلط بين النفقة والهبة هو سبب رئيسي لكثير من المنازعات المالية المعاصرة، وان الوصف الفقهي للمدفوع سواء كان نفقة او هبة او صلح او اباحة او امانة هو المفتاح لضبط الحق المالي او سقوطه، وقد تبين لنا من خلال دراستنا لهذا البحث ما يلي:

- ١- النفقة حق مالي واجب يثبت بسبب شرعي كالزوجية او القرابة او الملك، ويدور مع سببه وجودا وعدما، فاذا زال السبب او قام مانع معتبر انتفى الاستحقاق من اصله.
- ٢- نفقة الزوجة تمتاز عن نفقة الاقارب: فنفقة الزوجة تستقر بفوات زمنها فتكون ديناً يمكن المطالبة به، والقضاء، بخلاف نفقة الاقارب التي تجب للمواساة وتسقط بفوات وقتها ولا تستقر في الذمة.
- ٣- سقوط الحق المالي في النفقة مرة يكون بسقوط الاستحقاق بداية لزوال السبب او قيام المانع، ومرة اخرى بسقوطه بعد الثبوت بالوفاء او الابراء او الصلح او الاستيفاء من قبل الحاكم لمال من امتنع عن النفقة.
- ٤- النفقة بعد قبض الزوجة تعد ملكا لها، وتصح كل تصرفاتها بهذا التملك، وها لا يغير من وصف المال نفقة واجبة، لانها قبضتها وتملكتها.
- ٥- الهبة عطاء وتمليك مجاني، لكنها لا توجد حقا ماليا مستقرا، الا عند تحقق شروطها، ومن اهمها: القبض والحوز، وقبل القبض لا يسفر الملك للموهوب له، ومن ذلك فسرنا " البحث في السقوط فرع الثبوت " فالثبوت موضوع واذا لم يوجد لا معنى للبحث في السقوط وينطبق على ذلك القول سالية بانتفاء موضوعها.
- ٦- القبض والحوز يحقق تمام الملك، وانتفاء الموانع يحقق استقرار الملك، فيمكن ان نقول: كل ملك تام ليس بالضرورة ان يكون مستقرا، وهذا المثال يوضح ذلك: لو تم الملك بالقبض، وكان الواهب في مرض الموت، وتبين ان الهبة زادت على ثلث الميت ولم يقبل الورثة على الهبة، فيصبح ملك الموهوب له في الزائد، فالملك تم ابتداء لكنه لم يستقر بسبب هذا المانع(حق الورثة).

- ٧- الرجوع في الهبة قد يكون اثره المالي ليس انتهاء الملكية السابقة. بل انتهاء لها من وقت الرجوع، مع بقاء اثارها زمن ملك الموهوب له؛ ولذلك ترجع العين دون منافعها السابقة، وايضا قد تتحول يد الواهب الى يد ضامنة اذا كان الرجوع في غير مواضعه.
- ٨- التلف الحقيقي او الحكمي وانتقال العين بعقد لازم من اهم الامور التي تمنع رد العين وتمنع الرجوع، فتستقر الملكية للغير وتزول كل اثار الرجوع.
- ٩- هبة الدين (الابراء) صورة مهمة من سقوط الحق المالي، لانها لا تنقل المال بل تسقطه من الذمة اسقاطا كاملا، فتتبرأ ذمة المدين، ولا يعود الحق الا بسبب جديد مستقل..
- ١٠- غالبا ما يكون النزاع في الهبة في تحقق القبض، او قصد التملك، او موانع الرجوع، وضابط حل النزاع مفاد القاعدة أن من يدعي حقا فعليه إقامة البينة، ومن ينكر الدعوى فعليه اليمين، معان نرجع بقاعدة اليد والقرائن العرفية في ان نرجح احد الطرفين عند التساوي او ضعف البينة، لان محل النزاع هو نقل الملك وليس مجرد الانتفاع..
- التوصيات:** اوصي بضبط توصيف المال الذي يندفع في النزاعات الاسرية قبل ان تظهر اثاره المالية، والعمل بالقواعد الشرعية والقضائية عند التخاصم، مع ايجاد الفرق الدقيق بين الحقوق التي تستقر في الذمة وبين ما لا يستقر، لان الحكم في السقوط فرع الثبوت، واننا نحصل على الثبوت من التوصيف الصحيح والدقيق.

المراجع

(بلا تاريخ).

- ابن ادريس الحلبي. (١٤١٠ هـ). *السرائر* (المجلد مطبعة مؤسسة النشر الاسلامي). (لجنة التحقيق، المحرر) قم: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- ابن الجوزي. (١٤١٢ هـ). *المنتظم في تاريخ الامم والملوك*. (مصطفى عبد القادر عطا محمد عبد القادر عطا، المحرر) دار الكتب العلمية.
- ابن العلامة. (١٣٨٨ ش). *ايضاح الفوائد* (الشيخ علي بناه الاشتهادي، عبد الرحيم البروجدي السيد حسين الموسوي الكرمانى، المحرر)
- ابن عابدين. (١٤١٥ هـ). *تكملة حاشية رد المحتار*. (مكتب البحوث و الدراسات، المحرر) بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع.
- ابن عابدين. (١٤١٥ هـ). *حاشية رد المحتار*. (مكتب البحوث و الدراسات، المحرر) بيروت : دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع .
- ابن فهد الحلبي. (١٤١١ هـ). *المهذب البارع*. (الشيخ مجتبى العراقي، المحرر) قم: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم.
- ابن نجيم المصري. (١٤١٨ هـ) *البحر الرائق* (المجلد ١). (زكريا عميرات، المحرر) بيروت: منشورات محمد ببيضون - دار الكتب الهلمية.
- ابي بكر الكاشاني. (١٤٠٩ هـ). *بدائع الصنائع*. باكستان : المكتبة الحبيبية .
- احمد بن فارس بن زكريا (ابن فارس) معجم مقاييس اللغة. (١٤٠٤ هـ). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) مكتبة الاعلام الاسلامي.
- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحى، شرف الدين، أبو النجا. *الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل*. لبنان: دار المعرفة بيروت.
- الإمام احمد المرتضى. شرح *الازهار*. اليمن: مكتبة غمضان.
- الإمام مالك. (١٣٢٣ ش). *المدونة الكبرى*. بيروت: دار احياء التراث العربي.
- الإمام يحيى بن الحسين. (١٤١٠ هـ :). *الاحكام* (المجلد ١).

- البحراني. (١٤٠٥هـ:). *الحدائق الناضرة*. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- البكري الدمياطي. (١٤١٨هـ). *اعانة الطالبين* (المجلد ١). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
- الجزيري ، الغروي. (١٤١٩هـ). *الفقه على المذاهب الأربعة ومذهب أهل البيت (ع)*. دار الثقليين.
- الجوهري. (١٤٠٧هـ). *الصحيح*. (أحمد عبد الغفور العطار، المحرر) لبنان: الناشر : دار العلم للملايين - بيروت.
- الحر العاملي. (١٤١٣هـ). *هداية الامة الى احكام الائمة (ع)* (المجلد ١). مشهد: مجمع البحوث الإسلامية.
- الحر العاملي. (١٤١٨هـ). *الفصول المهمة* (المجلد ١). (محمد بن محمد الحسين القائيني، المحرر) مؤسسة معارف اسلامي امام رضا(ع).
- الحر العاملي. *وسائل الشيعة*. (الشيخ محمد الرازي، المحرر) بيروت: دار احياء التراث العربي.
- الحطاب الرعني. (١٤١٦ هـ). *مواهب الجليل*. (الشيخ زكريا عميرات، المحرر) بيروت : دار الكتب العلمية .
- الدسوقي. *حاشية الدسوقي*. دار احياء الكتب العربية/ايسر البابي الحلبي وشركاه.
- السبكي. *فتاوى السبكي*. بيروت : دار المعرفة .
- السرخسي. (١٤٠٦ هـ). *المبسوط*. بيروت : دار المعرفة للطباعة .
- السيد الخوانساري. (١٤٠٥ هـ). *جامع المدارك* . (علي اكبر الغفاري، المحرر) طهران: مكتبة الصدوق.
- السيد الخوئي. (١٣٦٤ ش). *كتاب الحج* . لطفي.
- السيد اليزدي. (١٣٧٦ش). *سؤال وجواب* (المجلد سياوش). (سيد حسن وحدتي شيبيري السيد مصطفى محقق الداماد / سيد محمد مدني بجستاني، المحرر) طهران : مركز نشر علوم اسلامي .
- السيد اليزدي. (١٤٢٣هـ). *العروة الوثقى*. (مؤسسة النشر الاسلامي، المحرر) مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- السيد عبد الاعلى السبزواري. (١٤١٧هـ). *مذهب الاحكام في بيان الحلال و الحرام* . مكتب ايت الله العظمى (قده) .
- السيد محمد بحر العلوم. (١٤٠٣ هـ). *بلغة الفقهية* . (السيد حسين ابن محمد نقي ال بحر العلوم، المحرر) طهران : مكتبة الصادق .
- السيد محمد جواد العاملي. (١٤٢٦ هـ). *مفتاح الكرامة*. (الشيخ محمد باقر الخالصي، المحرر) مؤسسة النشر الاسلامي قم.
- السيد محمد صادق الروحاني. *المسائل المنتخبة*.
- السيد محمد كاظم المصطفوي. (١٤٢٣هـ). *فقه المعاملات*. قم: مؤسسة النشر الاسلامي بقم المشرفة.
- الشافعي الصغير. (١٤١٣ هـ). *نهاية المحتاج الى شرح المنهاج* . بيروت : دار احياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي .
- الشهيد الاول. *الدروس الشعية في الفقه الامامي* . (مؤسسة النشر الاسلامي، المحرر) قم: مؤسسة النشر الاسلامي لجماعة المدرسين في قم.
- الشهيد الاول ١٤٠٩هـ: . (١٤٢٠هـ). *غاية المراد في شرح نكت الارشاد*. (غلام رضا النقي عباس المحمدي، المحرر) مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلام.
- الشهيد الثاني. (١٤١٦هـ). *مسالك الافهام*. (مؤسسة المعارف الإسلامية، المحرر) طهران: الناشر : مؤسسة المعارف الإسلامية.
- الشيخ الانصاري. (١٤١٥هـ). *كتاب الزكاة* (المجلد ١). (لجنة تحقيق تراث الشيخ الاعظم، المحرر) المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الانصار.
- الشيخ الانصاري. *كتاب الطهارة* . مؤسسة ال البيت (ع) للطباعة والنشر.
- الشيخ الجواهري. (١٣٦٦ ش). *جواهر الكلام* . (محمد القوجاني، المحرر) طهران : دار الكتب الإسلامية .
- الشيخ الطوسي - المحقق الحلي. *النهاية ونكتها* (المجلد ١). (مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، المحرر) مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- الشيخ الطوسي. (١٤٠١١ هـ). *الخلاف* . (سيد جواد الشهرستاني ، الشيخ مهدي طاهي السيد علي الخراسان، المحرر) مؤسسة النشر الاسلامي لجماعة المدرسين في قم.

- الشيخ الطوسي. المبسوط. (محمد الباقر البهبودي، المحرر) المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية:.
- الشيخ المفلح الصميري البحراني. (١٤٢٠هـ). غاية المرام في شرح شرائع الإسلام. دار الهادي.
- الشيخ المفيد. (١٤١٠هـ). المقنعة. (مؤسسة النشر الاسلامي، المحرر) قم: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- الشيخ حسين ال عصفور. الانوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع. (الميرزا محسن ال عصفور، المحرر) قم: المحقق.
- الشيخ حمزة بن عبد العزيز الدليمي. (١٤١٤هـ). المراسم العلوية في الاحكام النبوية. (السيد محسن الحسيني الاميني، المحرر) المعاونة الثقافية للمجمع العالمي لاهل البيت (ع).
- الشيخ فاضل اللنكراني. (١٤٢٤هـ). الأحكام الواضحة. مركز فقه الائمة الاطهار (ع).
- الشيخ محمد امين زين الدين. (بلا تاريخ). كلمة التقوى. ١٤١٣ هـ .
- الشيخ محمد نقي بهجت. توضيح المسائل.
- الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء. (١٣٦١ش). تحرير المجلة. النجف الاشرف.
- الصميري. (١٤٠٨ هـ). تلخيص الخلاف و خلاصة الاختلاف (المجلد مطبعة سيد الشهداء). (السيد مهدي الرجائي، المحرر) قم: مكتبة ايه الله العظمى المرعشي النجفي العامة قم المقدسة.
- العلامة الحلبي. (١٤١٠ هـ). نهاية الاحكام . (السيد مهدي الرجائي، المحرر) قم : مؤسسة اسماعيليان للطباعة و النشر التوزيع.
- العلامة الحلبي. (١٤١٨ هـ). مختلف الشيعة (المجلد ١). (مؤسسة النشر الاسلامي، المحرر) قم: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- العلامة الحلبي. (١٤١٩ هـ). قواعد الاحكام . (مؤسسة النشر الاسلامي، المحرر) مؤسسة النشر الاسلامي لجماعة المدرسين في قم.
- العلامة الحلبي. (١٤٢٠ هـ). تنكرة الفقهاء. (مؤسسة ال البيت (ع) لاهياء التراث، المحرر)
- العلامة الحلبي. (١٤٢٠ هـ). تحرير الاحكام. (الشيخ ابراهيم البهاري، المحرر) مؤسسة الامام الصادق (ع).
- العلامة الحلبي. نكرة الفقهاء . منشورات المكتبة المرتضوية لاهياء الاثار الجعفرية .
- الغروي الجزيري. الفقه على المذاهب الاربعة ومذهب اهل البيت (ع).
- الفاضل الابي. (١٤١٠ هـ). كشف الرموز . (الحاج اغا حسين اليزدي الشيخ علي بناء الاشتهادي، المحرر) مؤسسة النشر الاسلامي لجماعة المدرسين في قم.
- القاضي ابن البراج. (١٤٠٦هـ). المذهب. قم: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- المحقق الاردبيلي. مجمع الفائدة . (الشيخ علي بناء الاشتهادي ، الحاج اغا حسين اليزدي الاصفهاني الحاج اقا مجتبى العراقي، المحرر) مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم.
- المحقق البحراني. (١٤٠٥ هـ). الحقائق الناضرة. مؤسسة النشر الاسلامي لجماعة المدرسين في قم.
- المحقق الحلبي. (١٤٠٢ - ١٤١٠ هـ). مختصر النافع . قسم الدراسات الاسلامية في مؤسسة البعثة .
- المحقق الحلبي. (١٤٠٩هـ). شرائع الاسلام. (السيد صادق الشيرازي، المحرر) طهران: الناشر: انتشارات استقلال - طهران.
- المحقق السبزواري. (١٤٢٣هـ). كفاية الاحكام (المجلد ١). (الشيخ مرتضى الواعظي الاراضي، المحرر) قم: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- المحقق الكركي. (١٤١١ هـ). جامع المقاصد. (مؤسسة ال البيت (ع) لاهاء التراث، المحرر) مؤسسة ال البيت (ع) لاهياء التراث.
- المقداد السويري. (١٤٠٤ هـ). التنقيح الرائع لمختصر الشرائع . (السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري، المحرر) قم: مكتبة ايت الله العظمى المرعشي النجفي العامة.
- الميرزا جواد التبريزي. (١٤١٦ هـ). ارشاد الطالب الى التعليق على المكاسب (المجلد ٣). قم: مؤسسة اسماعيليان.
- تقرير بحث النائيني للاملي. كتاب المكاسب والبيع. مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية . المطبعة اليمنية.

- عبد الرحمان بن قدامه. الشرح الكبير . بيروت : دار الكتاب العربي للنشر و التوزيع .
- عبد الرزاق الصنعاني. المنصف. (حبيب الرحمن الاعظمي، المحرر) منشورات المجلس العلمي .
- علي اصغر مرواريد. (١٤١٠ هـ). النبايع الفقهية. بيروت: دار التراث / دار الاسلامية.
- علي بن علي بن محمد بن طي الفقعاني. (١٤١٨ هـ). الدر المنضود في معرفة صيغ النيات والايقاعات والعقود (المجلد ١). (محمد بركت، المحرر) شيراز: مكتبة مدرسة امام العصر (عج) العلمية.
- فاضل الهندي. كشف اللثام . (مؤسسة النشر الاسلامي، المحرر) مؤسسة النشر الاسلامي لجامعة المدرسين في قم.
- قاسم بن عبدالله بن امير القنوي. (١٤٠٦ هـ). انيس الفقهاء في تعريفات الالفاظ المتداولة بين الفقهاء. (احمد بن عبد الرزاق الكبيسي، المحرر) دار الوفاء.
- مجد الدين ابن الأثير. (١٣٦٤ ش). النهاية في غريب الحديث والأثر . قم: مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع .
- محمد بن ابي بكر الرازي. (١٤١٥ هـ). مختار الصحاح. (احمد شمس الدين، المحرر) دار الكتب العلمية.
- محمد بن احمد الشربيني. الاقتناع في حل الالفاظ ابي شجاع. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد بن عبد الله الخرشي المالكي. شرح مختصر خليل للخرشي. دار الفكر للطباعة.
- محمد تقي المجلسي. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه. (السيد حسين الموسوي الكرمانى والشيخ علي بناء الاشتهاردي، المحرر) بنياد فرهنگ اسلامي حاج محمد حسين كوشانبو.
- محمد جواد مغنية. (١٤٢١ هـ). فقه الامام جعفر الصادق (ع) . قم : مؤسسة انصاريان للطباعة و النشر .
- ملا احمد النراقي. (١٣٨٠ ش). رسائل ومسائل (فارسي) (المجلد ١). (به كوش رضا استادی، المحرر) كنز به زركداشت ملا مهدي وملا احمد نراقي.
- ملا محمد النراقي. (١٤٢٢ هـ). مشارق الاحكام . (السيد حسين الودعتي الشبيري، المحرر) مؤتمر المولى مهدي النراقي .
- منصور بن يونس البهوتي. (١٤١٨ هـ). كشف القناع. (أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعية، المحرر) بيروت: منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية.
- موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي (المقدس). الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل. بيروت: دار المعرفة بيروت.
- يحيى بن سعيد الحلبي. (١٤٠٥ هـ). الجامع للشرائع . (الشيخ جعفر السبحاني، المحرر) قم : مؤسسة السيد الشهداء العلمية .

المراجع

- Ibn Idris al-Hilli. (1410 AH,). *Al-Sara'ir*. Qom: Islamic Publication Foundation affiliated with the Society of Teachers of Qom.
- Ibn al-Jawzi. (1412 AH,). *Al-Muntazam fi Tarikh al-Umam wa al-Muluk*. Edited by Mustafa Abd al-Qadir Ata. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn al-'Allamah. (1388 Sh). *Idah al-Fawa'id*. Edited by Shaykh Ali Bana al-Ishtihardi, Shaykh Abd al-Rahim al-Burujirdi, and Sayyid Husayn al-Musawi al-Kirmani.
- Ibn 'Abidin. (1415 AH). *Takmilat Hashiyat Radd al-Muhtar*. Beirut: Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.
- Ibn 'Abidin. (1415 AH,). *Hashiyat Radd al-Muhtar*. Beirut: Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.
- Ibn Fahd al-Hilli. (1411 AH). *Al-Muhadhdhab al-Bari'*. Edited by Shaykh Mujtaba al-'Iraqi. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Ibn Nujaym al-Misri. (1418 AH,). *Al-Bahr al-Ra'iq* (Vol. 1). Edited by Shaykh Zakariyya 'Umayrat. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Abu Bakr al-Kasani. (1409 AH). *Bada'i' al-Sana'i'* Pakistan: Al-Maktabah al-Habibiyyah.

- Ahmad ibn Faris ibn Zakariyya (Ibn Faris). (1404 AH). *Mu'jam Maqayis al-Lughah*. Edited by Abd al-Salam Muhammad Harun. Islamic Information Library.
- Al-Hijjawi al-Maqdisi, Musa ibn Ahmad *Al-Iqna' fi Fiqh al-Imam Ahmad ibn Hanbal*. Beirut: Dar al-Ma'rifah.
- Imam Ahmad al-Murtada. *Sharh al-Azhar*. Yemen: Ghamdan Library.
- Imam Malik. (1323 Sh). *Al-Mudawwanah al-Kubra*. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
- Imam Yahya ibn al-Husayn. (1410 AH). *Al-Ahkam* (Vol. 1).
- Al-Bahrani. (1405 AH). *Al-Hada'iq al-Nadira*. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Bakri al-Dimyati. (1418 AH). *I'anat al-Talibin* (Vol. 1). Beirut: Dar al-Fikr.
- Al-Jaza'iri & Al-Gharawi. (1419 AH). *Al-Fiqh 'ala al-Madhahib al-Arba'ah wa Madhhab Ahl al-Bayt* (A.S.). Dar al-Thaqalayn.
- Al-Jawhari. (1407 AH). *Al-Sihah*. Edited by Ahmad Abd al-Ghafur Attar. Beirut: Dar al-'Ilm lil-Malayin.
- Al-Hurr al-'Amili. (1413 AH). *Hidayat al-Ummah ila Ahkam al-A'immah* (A.S.) (Vol. 1). Mashhad: Islamic Research Center.
- Al-Hurr al-'Amili. (1418 AH). *Al-Fusul al-Muhimmah fi Usul al-A'immah* (Vol. 1). Edited by Muhammad ibn Muhammad al-Husayn al-Qa'ini. Imam Ridha Islamic Knowledge Foundation.
- Al-Hurr al-'Amili. *Wasa'il al-Shi'ah*. Edited by Shaykh Muhammad al-Razi. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
- Al-Hattab al-Ru'ayni. (1416 AH). *Mawahib al-Jalil*. Edited by Shaykh Zakariyya 'Umayrat. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Dusuqi. *Hashiyat al-Dusuqi*. Cairo: Dar Ihya' al-Kutub al-'Arabiyyah.
- Al-Subki. *Fatawa al-Subki*. Beirut: Dar al-Ma'rifah.
- Al-Sarakhsi. (1406 AH). *Al-Mabsut*. Beirut: Dar al-Ma'rifah.
- Al-Sayyid al-Khuwansari. (1405 AH). *Jami' al-Madarik*. Edited by Ali Akbar al-Ghifari. Tehran: Maktabat al-Saduq. □ Al-Sayyid al-Khu'i. (1364 Sh.). *Kitab al-Hajj*. Lutfi Press.
- Al-Sayyid al-Yazdi. (1376 Sh.). *Su'al wa Jawab*. Edited by Sayyid Hasan Wahdati Shubayri, Sayyid Mustafa Muhaqqiq al-Damad, and Sayyid Muhammad Madani Bujastani. Tehran: Markaz Nashr-e 'Ulum-e Islami.
- Al-Sayyid al-Yazdi. (1423 AH). *Al-'Urwah al-Wuthqa*. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Sayyid Abd al-A'la al-Sabziwari. (1417 AH). *Muhadhdhab al-Ahkam fi Bayan al-Halal wa al-Haram*. Office of Grand Ayatollah al-Sabziwari.
- Al-Sayyid Muhammad Bahr al-'Ulum. (1403 AH). *Bulghat al-Fiqhiyyah*. Edited by Sayyid Husayn Al Bahr al-'Ulum. Tehran: Maktabat al-Sadiq.
- Al-Sayyid Muhammad Jawad al-'Amili. (1426 AH). *Miftah al-Karamah*. Edited by Shaykh Muhammad Baqir al-Khalisi. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Sayyid Muhammad Sadiq al-Ruhani. *Al-Masa'il al-Muntakhabah*.
- Al-Sayyid Muhammad Kazim al-Mustafawi. (1423 AH). *Fiqh al-Mu'amalat*. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Shafi'i al-Saghir. (1413 AH). *Nihayat al-Muhtaj ila Sharh al-Minhaj*. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
- Al-Shahid al-Awwal *Al-Durus al-Shar'iyyah fi al-Fiqh al-Imamiyyah*. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Shahid al-Awwal. (1420 AH). *Ghayat al-Murad fi Sharh Nukat al-Irshad*. Edited by Ghulam Rida al-Naqi al-Muhammadi. Islamic Media Office Publication Center.
- Al-Shahid al-Thani. (1416 AH). *Masalik al-Afham*. Tehran: Mu'assasat al-Ma'arif al-Islamiyyah.

- Al-Shaykh al-Ansari. (1415 AH, p). *Kitab al-Zakah* (Vol. 1). Edited by the Committee for the Heritage of Shaykh al-A'zam. World Congress Commemorating the Bicentenary of Shaykh al-Ansari.
- Al-Shaykh al-Ansari. *Kitab al-Taharah*. Qom: Mu'assasat Al al-Bayt (A.S.).
- Al-Shaykh al-Jawahiri. (1366 Sh.). *Jawahir al-Kalam*. Edited by Muhammad al-Qujani. Tehran: Dar al-Kutub al-Islamiyyah.
- Al-Shaykh al-Tusi & Al-Muhaqqiq al-Hilli. *Al-Nihayah wa Nukatuha* (Vol. 1). Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Shaykh al-Tusi. (14011 AH). *Al-Khilaf*. Edited by Sayyid Jawad al-Shahristani, Shaykh Mahdi Taha, and Sayyid Ali al-Khursan. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Shaykh al-Tusi. *Al-Mabsut*. Edited by Muhammad al-Baqir al-Behbudi. Al-Maktabah al-Murtadawiyyah.
- Al-Shaykh al-Muflih al-Sumayri al-Bahrani. (1420 AH). *Ghayat al-Maram fi Sharh Shara'i al-Islam*. Beirut: Dar al-Hadi.
- Al-Shaykh al-Mufid. (1410 AH). *Al-Muqni'ah*. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Shaykh Husayn Al 'Usfur. *Al-Anwar al-Lawami' fi Sharh Mafatih al-Shara'i*. Edited by Mirza Muhsin Al 'Usfur. Qom: Al-Muhaqqiq.
- Al-Shaykh Hamzah ibn Abd al-Aziz al-Dulaymi. (1414 AH.). *Al-Marasim al-'Alawiyyah fi al-Ahkam al-Nabawiyyah*. Edited by Sayyid Muhsin al-Husayni al-Amini. Cultural Deputy of the World Assembly of Ahl al-Bayt (A.S.).
- Al-Shaykh Fadil al-Lankarani. (1424 AH.). *Al-Ahkam al-Wadihah*. Qom: Markaz Fiqh al-A'immah al-Athar (A.S.).
- Al-Shaykh Muhammad Amin Zayn al-Din. (n.d). *Kalimat al-Taqlaw*.
- Al-Shaykh Muhammad Taqi Bahjat. *Tawdih al-Masa'il*.
- Al-Shaykh Muhammad Husayn Kashif al-Ghita'. (1361 Sh). *Tahrir al-Majallah*. Najaf.
- Al-Sumayri. (1408 AH.). *Talkhis al-Khilaf wa Khulasat al-Ikhtilaf*. Edited by Sayyid Mahdi al-Raja'i. Qom: Ayatollah al-Mar'ashi al-Najafi Public Library.
- Al-'Allamah al-Hilli. (1410 AH.). *Nihayat al-Ahkam*. Edited by Sayyid Mahdi al-Raja'i. Qom: Mu'assasat Isma'iliyan.
- Al-'Allamah al-Hilli. (1418 AH). *Mukhtalaf al-Shi'ah* (Vol. 1). Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-'Allamah al-Hilli. (1419 AH). *Qawa'id al-Ahkam*. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-'Allamah al-Hilli. (1420 AH). *Tadhkirat al-Fuqaha'*. Edited by Mu'assasat Al al-Bayt (A.S.) for Heritage Revival.
- Al-'Allamah al-Hilli. (1420 AH.). *Tahrir al-Ahkam*. Edited by Shaykh Ibrahim al-Bahadiri. Qom: Imam al-Sadiq (A.S.) Foundation.
- Al-'Allamah al-Hilli. *Tadhkirat al-Fuqaha'*. Al-Maktabah al-Murtadawiyyah Publications.
- Al-harawi al-Jaza'iri. *Al-Fiqh 'ala al-Madhahib al-Arba'ah wa Madhhab Ahl al-Bayt*.
- Al-Fadil al-Abi. (1410 AH). *Kashf al-Rumuz*. Edited by Agha Husayn al-Yazdi and Shaykh Ali Bana al-Ishtihardi. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Qadi Ibn al-Barraj. (1406 AH). *Al-Muhadhdhab*. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Muhaqqiq al-Ardabili. *Majma' al-Fa'idah wa al-Burhan*. Edited by Shaykh Ali Bana al-Ishtihardi, Agha Husayn al-Yazdi al-Isfahani, and Agha Muftaba al-'Iraqi. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Muhaqqiq al-Bahrani. (1405 AH). *Al-Hada'iq al-Nadira*. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Muhaqqiq al-Hilli. (1402-1410 AH). *Mukhtasar al-Nafi'*. Department of Islamic Studies, Al-Bi'thah Foundation.

- Al-Muhaqqiq al-Hilli. (1409 AH). *Shara'i al-Islam*. Edited by Sayyid Sadiq al-Shirazi. Tehran: Intisharat Istiqlal.
- Al-Muhaqqiq al-Sabziwari. (1423 AH). *Kifayat al-Ahkam* (Vol. 1). Edited by Shaykh Murtada al-Wa'izi al-Araki. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Al-Muhaqqiq al-Karaki. (1411 AH). *Jami' al-Maqasid*. Mu'assasat Al al-Bayt (A.S.) for Heritage Revival.
- Al-Miqdad al-Suyuri. (1404 AH). *Al-Tanqih al-Ra'i li Mukhtasar al-Shara'i*. Edited by Sayyid Abd al-Latif al-Husayni al-Kuhkamari. Qom: Ayatollah al-Mar'ashi al-Najafi Public Library.
- Mirza Jawad al-Tabrizi. (1416 AH). *Irshad al-Talib ila al-Ta'liq 'ala al-Makasib* (Vol. 3). Qom: Mu'assasat Isma'iliyan.
- Report of al-Na'ini's Lessons by al-Amili.. *Kitab al-Makasib wa al-Bay'*. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Zakariyya ibn Muhammad ibn Ahmad al-Ansari. *Al-Ghurar al-Bahiyyah fi Sharh al-Bahjah al-Wardiyyah*. Yemen: Al-Matba'ah al-Yamaniyyah.
- Abd al-Rahman ibn Qudamah *Al-Sharh al-Kabir*. Beirut: Dar al-Kitab al-'Arabi.
- Abd al-Razzaq al-San'ani *Al-Musannaf*. Edited by Habib al-Rahman al-A'zami. Publications of the Scientific Council.
- Ali Asghar Marwarid. (1410 AH). *Al-Yanabi' al-Fiqhiyyah*. Beirut: Dar al-Turath / Dar al-Islamiyyah.
- Ali ibn Ali ibn Muhammad ibn Tayy al-Faq'ani. (1418 AH,). *Al-Durr al-Mandud fi Ma'rifat Sigh al-Niyyat wa al-Iqa'at wa al-'Uqud* (Vol. 1). Edited by Muhammad Barakat. Shiraz: Imam al-'Asr Seminary Library.
- Fadil al-Hindi. *Kashf al-Litham*. Qom: Islamic Publication Foundation.
- Qasim ibn Abdullah ibn Amir al-Qunawi. (1406 AH). *Anis al-Fuqaha' fi Ta'rifat al-Alfaz al-Mutadawalah Bayn al-Fuqaha'*. Edited by Ahmad ibn Abd al-Razzaq al-Kubaysi. Dar al-Wafa'.
- Majd al-Din Ibn al-Athir. (1364 Sh). *Al-Nihayah fi Gharib al-Hadith wa al-Athar*. Qom: Mu'assasat Isma'iliyan.
- Muhammad ibn Abi Bakr al-Razi. (1415 AH). *Mukhtar al-Sihah*. Edited by Ahmad Shams al-Din. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Muhammad .al-Sharbini. *Al-Iqna' fi Hall Alfaz Abi Shuja'*. Beirut: Dar al-Ma'rifah.
- Muhammad ibn Abdullah al-Kharashi. *Sharh Mukhtasar Khalil*. Beirut: Dar al-Fikr.
- Muhammad Taqi al-Majlisi. *Rawdat al-Muttaqin fi Sharh Man La Yahduruhu al-Faqih*. Edited by Sayyid Husayn al-Musawi al-Kirmani and Shaykh Ali Bana al-Ishtihardi.
- Muhammad Jawad Mughniyyah. (1421 AH,). *Fiqh al-Imam Ja'far al-Sadiq (A.S.)*. Qom: Mu'assasat Ansariyan.
- Mulla Ahmad al-Naraqi. (1380 Sh). *Rasa'il wa Masa'il (Persian)* (Vol. 1). Edited by Rida Ustadi. Congress for Commemorating Mulla Mahdi and Mulla Ahmad al-Naraqi.
- Mulla Muhammad al-Naraqi. (1422 AH,). *Mashariq al-Ahkam*. Edited by Sayyid Husayn al-Wahdati al-Shubayri. Conference of Mulla Mahdi al-Naraqi.
- Mansur ibn Yunus al-Buhuti. (1418 AH). *Kashshaf al-Qina'*. Edited by Abu Abdullah Muhammad Hasan Isma'il al-Shafi'i. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Musa ibn Ahmad al-Hijjawi al-Maqdisi. *Al-Iqna' fi Fiqh al-Imam Ahmad ibn Hanbal*. Beirut: Dar al-Ma'rifah.
- Yahya ibn Sa'id al-Hilli. (1405 AH,). *Al-Jami' li al-Shara'i*. Edited by Shaykh Ja'far al-Subhani. Qom: Mu'assasat al-Sayyid al-Shuhada' al-'Ilmiyyah.